جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الأمن الصحي في العلاقات الدولية: مضامين وتحديات

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر

تخصص: علاقات دولية

من إعداد الطالب:
جابة محمد

تحت إشراف:
الدكتور بوالجدري فيصل

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ/ عوال يزيد	أستاذ مساعد قسم "أ"	رئيسا
د/ بوالجدري فيصل	أستاذ محاضر قسم "أ"	مشرفا ومقررا
أ/ سالم حمزة	أستاذ مساعد قسم "أ"	مناقشا

السنة الجامعية: 1444- 1445 هجري

2022-2023 ميلادي

إهـــــداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية

أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى

روح امي الغالية عِبرتي من عَبرتي
الراحلة جسدا الخالدة روحا ووجدانا الى الأبد

حب حياتي وقدوة عمري وجرحي الغائر الذي لا يندمل

لك الحب والدعوات والصلوات لك كل شيء

الى أبي حفظك الله واطال عمرك.

لإخوتي أجنحتي في الحياة

لكل من علمني حرف وأنار لي درب

الى الزملاء الذين تحملوني طيلة هذه الفترة باركككم الله واسعد حياتكم

شكر وتقدير

بعد أن من الله علينا بإنجاز هذا العمل ، فإننا نتوجه إليه الله سبحانه وتعالى أولا وأخرا بجميع ألوان الحمد والشكر على فضله وكرمه الذي غمرنا به فوفقنا إلى ما نحن فيه راجين منه دوام نعمه وكرمه ، وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم :"من لا يشكر الناس لا يشكر الله "،فإننا نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف " د. فيصل بوالجدري" ،على إشرافه على هذه المذكرة وعلى الجهد الكبير الذي بذله معنا ، وعلى نصائحه القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذه الدراسة، فله منا فائق التقدير والاحترام، كذلك يسعدني تقديم جزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة الكرام الأستاذ/ يزيد غزال رئيسا، الدكتور/ فيصل بوالجدري مشرفا ومقررا والأستاذ/ حمزة سالم مناقشا والذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه المذكرة لنيل شهادة الماستر، كما نتوجه في هذا المقام بالشكر الخاص لأساتذتنا الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي ولم يبخلوا في تقديم يد العون لنا كل باسمه و لقبه.

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا وساهم في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة عطرة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأمن الصحي في العلاقات الدولية "مضامين وتحديات".

أين تم التركيز فيها على المقاربة المفهومية للأمن الصحي في العلاقات الدولية، مفهوم الامن الصحي في نظرية العلاقات الدولية ثم حوكمة الامن الصحي وصولا لتحديات الأمن الصحي وأخيرا تحديات ضمان الأمن الصحي.

توصل موضوع الدراسة لمجموعة نتائج أهمها:

- من المهم أن تعمل الدول معًا على تعزيز التعاون الدولي في مجال الأمن الصحي وتحقيق توازن بين حماية صحة المواطنين والتعاون العالمي.
- **الكلمات المفتاحية:** الامن الصحي، العلاقات الدولية، حوكمة الصحة العالمية، النظام الدولي.

Summary

This study aims to highlight health security in international relations "contents and challenges".In this study, the focus is on the conceptual approach to health security in international relations, the concept of health security in the theory of international relations, then the governance of health security, reaching the challenges of health security, and finally the challenges of ensuring health security. Based on this, the study reached a set of important results, the most important of which are:

- It is important for countries to work together to promote international cooperation in the field of health security and achieve a balance between protecting the health of citizens and global cooperation.
- Keywords: health security, international relations, global health governance, international system

خطة موضوع الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن الصحي في العلاقات الدولية

المبحث الأول: المقاربة المفهومية للموضوع

المطلب الأول: مفهوم الأمن

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الصحي

المطلب الثالث: مفهوم العلاقات الدولية

المبحث الثاني: مفهوم الأمن الصحي في نظرية العلاقات الدولية

المطلب الأول: منظور النظرية الواقعية والليبرالية

المطلب الثاني: مدرسة كوبنهاغن

المطلب الثالث: المنظور البنائي في الصحة

المطلب الرابع: المقاربة المؤسسية(PNUD)

الفصل الثاني: مضامين الأمن الصحي في العلاقات الدولية

المبحث الأول: فواعل الأمن الصحي في العلاقات الدولية

المطلب الأول: الدولة كفاعل في السياسة الصحية

المطلب الثاني: المنظمات الدولية في السياسات الصحية

المبحث الثاني: حوكمة الصحة العالمية

المطلب الأول: فواعل الدول

المطلب الثاني: منظمة الصحة العالمية

المطلب الثالث: دور الأفراد

المبحث الثالث: مهددات الأمن الصحي في العلاقات الدولية

المطلب الأول: المهددات على المستوى الوطني

المطلب الثاني: المهددات على المستوى العالمي

المطلب الثالث: الأمن الصحي في إطار الأمن الإنساني

الفصل الثالث تحديات ضمان الأمن الصحي

المبحث الأول: تأثيرات العولمة في انتشار التهديدات الأمنية الصحية الجديدة

المطلب الأول: التطور التكنولوجي الهائل في مجال المواصلات والتواصل والمعلومة

المطلب الثاني: تأثير العولمة في تكيف التهديدات الأمنية الصحية الجديدة

المبحث الثاني: تأثير العولمة على سلوك فواعل النظام الدولي في قضايا الأمن الصحي

المطلب الأول: تغير سلوك الدولة القومية في مواجهة التهديدات الأمنية الصحية الجديدة

المطلب الثاني: إستراتيجية منظمة الصحة العالمية في تسيير التهديدات الصحية الجديدة

المبحث الثالث: تحديات التعاون الدولي لتحقيق الأمن الصحي

المطلب الأول: تحديات الأمن الصحي

المطلب الثاني: التحديات المؤسساتية في مواجهة الصحة

المطلب الثالث: التعاون الدولي في عصر العولمة وتكريس الاعتماد المتبادل

خاتمة

قائمة المراجع

مقدمة:

لقد عرف المجتمع الإنساني في العقدين الأخيرين تسارع وحركية كبيرة في التفاعلات الصراعية والتعاونية في العلاقات الدولية، حيث ساهم التطور التكنولوجي الهائل لوسائل النقل والاتصال والتغير المستمر لمفهومي القوة والأمن في ظهور أبعاد وتهديدات أمنية جديدة في عالم يتجه بسرعة واندفاع كبير نحو عولمة جميع المجالات والميادين وعلى رأسها الصحة، بيد أن الأزمات الصحية الجديدة التي يعيشها المجتمع الدولي بداية بانتشار فيروس sars1 سنة 2003 وصولا إلي أزمة فيروس كوفيد19 أواخر سنة 2019 وتحولها إلى تهديد أمني صحي عالمي مع بداية سنة 2020، مما شكل تحدي ورهان عالمي كبير تزامنا مع غياب آليات التنسيق الفعالة على مستوي الدول ومؤسسات النظام الدولي، فالأمن الصحي في العلاقات الدولية يعتبر قضية عالمية متعددة الأبعاد والمستويات، والتي يبرز فيها على المستوى الانطولوجي الفرد والدولة والمنظمات الدولية كفواعل أساسية متشابكة تعمل على تحديد وتعزيز اللوائح الصحية الدولية والأنشطة الاستباقية والتفاعلية لتقليل المخاطر وآثار الصحية الحادة التي تعرض صحة الفرد للخطر على المستوى الداخلي والدولي، لكن سرعة التغيرات التقنية والتكنولوجية الحديثة باتت تشكل تحديا كبيرا في هذا المجال بسبب تسارع العولمة وتزايد سلاسة وسرعة المواصلات وانعدام المناطق العازلة، وهذا ما انعكس سلبا على الأمن الصحي في ظل انتشار فيروس كورونا سنة 2020.

في الواقع تعد قضية التهديدات الصحية الجديدة إحدى أهم قضايا الأمن الصحي، التي أفرزت تفاعلات صراعية وتعاونية بين مفهوم الدولة الوطنية ورؤيتها المصلحية للأمن الصحي، وبين دور المنظمات الدولية على غرار منظمة الصحة العالمية التي تعمل على خلق التعاون الدولي من أجل الاستجابة الجماعية وضمان الصحة لجميع شعوب العالم.

I. أهمية موضوع الدراسة:

أ- الأهمية العلمية:

- تبرز أهمية الموضوع العلمية في محاولة تسليطه للضوء على قدرة نظرية العلاقات الدولية في شقها الأمني التكيف مع التغيرات التي قد تمس ببنية ووحدات النظام الدولي أثناء الأزمات الصحية 19، في ظل عالم يتميز بالحركية والتسارع المستمرين، وذلك من أجل الوصول لفهم مضامين تلك التغيرات والتحديات القائمة والقادمة في عالم ما بعد جائحة كورونا وانعكاساتها على سلوك الدولة الوطنية والمنظمات الدولية.
- تكمل أهمية الموضوع كذلك في إمكانية كونه مقدمة يمكن الاستفادة منها من أجل تفادي مخاطر الأزمات الصحية مستقبلا.

ب- الأهمية العملية:

- تبرز أهمية الموضوع العملية كذلك على المستوى التطبيقي، عن طريق مشاركة ما توصل إليه من أفكار ونتائج علمية، وإسقاطها على تجربة الجزائر كدولة وطنية مكتملة السيادة من أجل تعزيز سبل مواجهة الأزمات الصحية القادمة في ظل الالتزامات الدولية بين ما يعرف بالمستلزم التعاوني الأخلاقي من جهة، والمستلزم المصلحي السيادي من جهة أخرى.

II. أسباب اختيار موضوع الدراسة:

أ- الأسباب الموضوعية:

- إن اختيار الموضوع نابع من طبيعة ترابط عناصره النظرية مع الواقع الذي يعيشه المجتمع الإنساني من تهديدات ومخاطر صحية عالمية جديدة، فموضوع جائحة كورونا جعلنا نحاول فهم سلوك الدولة والمنظمات الدولية كفاعل دولي ومدى عمق التغيرات الناجمة عن هذا التهديد الأمني الجديد.

ب- الأسباب الذاتية:

- يعد الميول الشخصي للباحث أحد أهم الأسباب الذاتية ذلك لأنه يلبي رغبة لدينا لدراسة المواضيع المعاصرة والعالمية والإلمام بالقضايا الأمنية ذات البعد الإنساني، من الأسباب الرئيسية أيضا التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، هو ما يمكن أن يوفره من أرضية خصبة

لربط ودمج عدة مفاهيم نظرية في العلاقات الدولية مع موضوع التهديدات الأمنية الصحية العالمية الجديدة.

– إن الرغبة في تقديم أفكار جديدة وقراءة مغايرة لقضية عالمية يعيشها المجتمع الإنساني حفزتنا لاختيار هذا الموضوع لعله يكون مرجع مهم لدراسات قادمة.

III. الدراسات السابقة:

تتميز الدراسات السابقة في هذا الموضوع بالقلة سواء باللغة العربية أو الأجنبية بحكم حداثة الموضوع وفجائية الأمن ونوعية التهديد الأمني، وعلى ذلك تم الوقف على عدة مساهمات يمكن أن نذكر منها:

أ– مذكرة مكملة لمستلزمات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: الإدارة الدولية من إعداد الطالب **بوحريص محمد الصديق المعنونة بـ: حوكمة الصحة العالمية بين الأسس المعيارية والمصالح التجارية**، ركزت بالأساس هذه الدراسة على الفواعل المتدخلة في حوكمة الصحة العالمية وأدوارها وكذلك مفهوم الأمن الإنساني والمكون الصحي فيه وتحليل مفهوم الأمن الصحي.

ب– مذكرة الماستر من اعداد الطالب **عبد السلام مرابط المعنونة بـ: الأمن الصحي في العلاقات الدولية: بين الضرورة الإنسانية والرهانات التجارية**، والذي تطرق فيه إلى مضامين الأمن الصحي وطنيا ودوليا والتحديات التي تواجهه في جوانبها العلمية والعملية، والتي تخدم موضوع الدراسة حيث تناقش توصيف حالة الصحة ومدى أهميتها لدى الدول والشعوب وتقدم صورة الأمن الصحي والوقوف على إسهام المنظورات الثلاث البارزة في حقل الدراسات الأمنية. أغفل تعريف الأمن وأبعاده والأمن الصحي.

ج– مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي من اعداد الطالب **نبيل زخنين المعنونة بـ: الأمن الصحي في السياسة الدولية أزمة كوفيد19 نموذجا**، قام بمناقشة وتحليل الأمن الصحي في السياسة الدولية م حيث أهميتها وعلاقتها بالأمن الدولي، حيث حاول معرفة ومناقشة مدى فعالية ونجاعة السياسة الدولية في مواجهة جائحة كورونا سواء منها السياسات المنفردة للدولة أو المشتركة على مستوى المنظومات السياسية الأمنية والدولية.

IV. أهداف موضوع الدراسة:

تهدف الدراسة إلى رسم صورة واضحة المعالم للعلاقة التي تربط واقع حقل العلاقات الدولية بمختلف مفرداته النظرية والمفاهيمية وعلى رأسها نظرية العلاقات الدولية في شقها المتعلق بالدراسات الأمنية هذه الأخيرة تستهدف منها بالأساس البعد المتعلق بالأمن الصحي في صيغته الجديدة مع التهديدات الأمنية الصحية الجديدة المتمثلة في الأمراض الوبائية العالمية، وتأثير العولمة في زيادة سرعة وحركية انتشار هذا النوع من التهديدات الجديدة، وكذلك دراسة مدى قدرة الدول والمنضمات الدولية على تكييف سلوكها من أجل تحقيق وضمان الأمن الصحي في ظل كل هذه التحديات المحيطة بها.

V. مجال موضوع الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من حقل العلاقات الدولية لكونها تدرس سلوك الدول والمنظمات الدولية كفواعل مكونة للعلاقات الدولية داخل النظام الدولي، وذلك في مواجهة التهديدات الصحية العالمية الجديدة التي تشكل خطر عالمي على المجتمع الإنساني، كما أنها تتطرق لنظرية العلاقات الدولية التي تمثل إحدى أبرز المواضيع التي تنطوي تحت مظلة العلاقات الدولية.

VI. إشكالية موضوع الدراسة:

استوفت جائحة كورونا كل عناصر الأزمة من تهديد ومفاجأة وضيق للوقت ومخاطأة، مما استلزم تحركا عالميا سريعا لمواجهة ذلك الوضع الأزموي الصحي الجديد. على مستوى العلاقات الدولية شكلت الجائحة احدى أعظم التهديدات الأمنية في بعدها غير التقليدي مما عجل بإعادة استحضار أبعاد الأمن الإنساني بطريقة نقدية في محاولة لتعميق البحث فيها والتحليل بطريقة أكثر توسُّعا وعمقا خاصة في ذلك اكتساب هذه التهديدات للصبغة العالمية والطبيعة غير المرئية.

لقد كان لزاما أن يتجه منظرو الدراسات الأمنية بالبحث في مفهوم الأمن الصحي كبعد جديد للأمن الإنساني.

أمام هذا الواقع تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

- **ماهي مضامين الأمن الصحي الدولي وماهي تحديات تحقيقه؟**

VII.الأسئلة الفرعية:

من أجل فهم الموضوع قمنا بتفكيك الإشكالية إلى الأربعة أسئلة فرعية التالية:

1-كيف تفسر نظرية العلاقات الدولية سلوك الفواعل الدولية اتجاه التهديدات الصحية العالمية؟

2-ماهي فواعل حوكمة الأمن الصحي في العلاقات الدولية؟

3-ماهو دور المنظمات الدولية في ضمان وتحقيق الأمن الصحي العالمي؟

4- كيف ساهمت العولمة في زيادة التهديدات الأمنية الصحية الجديدة؟

VIII.الفرضيات:

1-ساهمت التهديدات الصحية العالمية الجديدة في تغيير سلوك فواعل النظام الدولي وزيادة التعاون الدولي.

2- إدراك الدول لفشل المنظمات الدولية في مواجهة التهديدات الصحية العالمية ساهم في تفعيل فكرة الدولة القومية بالمنظور الواقعي.

3-كلما زادت حركية وتسارع العولمة كلما عرف المجتمع الإنساني تزايد في تهديدات أمنية صحية جديدة يصعب التحكم فيها.

IX. المناهج المستخدمة:

إن الدراسة العلمية للموضوع ألزمتنا بإتباع مجموعة من المناهج الكيفية، حيث أن الظروف المحيطة بالبحث والطالب لم تسمح لنا باستخدام أي من المناهج الكمية، فبالإضافة إلى العديد من التقنيات البحثية على غرار تحليل المحتوى وتحليل الخطاب وتفكيكه، قمنا أيضا بإتباع المناهج الكيفية التالية في دراستنا البحثية:

أ- **المنهج التاريخي:** أستخدمنا هذا المنهج في إطار تقصي الحقائق وجمع المعلومات حول تاريخ التهديدات الصحية العالمية ودراسة وثائق وتقارير المنظمات الدولية في مواجهة جائحة كورونا، وكذلك تقارير الدول في سياق التعامل مع الجائحة، حيث استخدمنا فيه تقنية تحليلا لمحتوى وتحليل الخطاب فيما يخص المعلومة التي لعبت دورا كبيرا في سلوك فواعل النظام الدولي في جائحة كورونا.

ب- **المنهج الوصفي:** لقد قمنا باستخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة من خلال وصف المفاهيم المتعلقة بالدراسة والمتمثلة في الأمن الصحي، والتهديدات الأمنية الصحية العالمية،

وتحديد الفروق بين كل من الوباء والأزمة الصحية والجائحة، وكذلك مصطلح العولمة ودوره في ظهور التهديدات الصحية العالمية الجديدة، إضافة الى وصف بنية ودور منظمة الصحة العالمية في ضمان وتعزيز الأمن الصحي.

X. صعوبات موضوع الدراسة:

- تكمن صعوبة الدراسة في قلة الأدبيات التي تطرقت لموضوع الأمن الصحي من خلال منظور العلاقات الدولية، حيث نجد أغلب المراجع قامت بمعالجة جائحة كورونا من الجانب التنظيمي الهيكلي، حيث ركزت على دور منظمة الصحة العالمية بدون التطرق لدولة القومية والتغيرات التي طرأت على بنية النظام الدولي أثناء وبعد جائحة كورونا.

XI. تبرير خطة موضوع الدراسة:

لقد قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي والنظري للأمن الصحي في العلاقات الدولية، ففي المبحث الأول عرضنا مفهوم الأمن، مفهوم الأمن الصحي ومفهوم العلاقات الدولية لمختلف النظريات والمدارس. أما المبحث الثاني فخصصناه لمفهوم الأمن الصحي في العلاقات الدولية.

أما الفصل الثاني والذي عنوانه مضامين الأمن الصحي في العلاقات الدولية وقد قسمناه إلى ثلاث مباحث رئيسية، المبحث الأول تناول فواعل الأمن الصحي في العلاقات الدولية. أما المبحث الثاني تناول حوكمة الصحة العالمية. والمبحث الثالث مهددات الأمن الصحي في العلاقات الدولية.

في الفصل الأخير حاولنا أن نحدد تحديات الأمن الصحي والرهانات المستقبلية المنتظرة في سلوك كل من الدولة والمنظمات الدولية والفرد، وذلك عن طريق إبراز دور العولمة في تحديد فعالية التهديدات الأمنية الصحية ورفعها من المستوي المحلي إلى العالمي، فالمبحث الأول اقتصر على التحديات التي سوف تواجه فواعل النظام الدولي في مواجهة التهديدات الأمنية الصحية العالمية الجديدة، أما المبحث الثاني فعرضنا فيه أثر العولمة كمتغير وسيط في تحديد سلوك كل من التهديدات الأمنية الصحية وفواعل النظام الدولي

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن الصحي في العلاقات الدولية

من المعلوم أن الأمن الصحي أصبح موضوعًا بالغ الأهمية في العلاقات الدولية، لارتباطه بالجهود الدولية المبذولة في سبيل للتعامل مع التحديات الصحية المؤثرة على الأمن والاستقرار العالميين فمجال الأمن الصحي في العلاقات الدولية يهتم بدراسة كيفية تفاعل الدول والمجتمعات الدولية في مواجهة التحديات الصحية والأمراض المعدية بغض النظر عن مكانة وامكانيات كل دولة. فالأمن الصحي جزءًا حيوي من مفهوم الأمن الإنساني، والذي يركز على حماية حياة الأفراد والمجتمعات من التهديدات المختلفة، بما في ذلك التهديدات الصحية.

لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للأمن الصحي في العلاقات الدولية، ضمن مبحثين هما:

المبحث الاول: المقاربة المفهومية للموضوع.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن الصحي في نظرية العلاقات الدولية

لقد عرفت العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة حركية وتسارع كبير في ماهية ومفاهيم العلاقات الدولية التي تحكم وحدات النظام الدولي، وتشابك في مفاهيم الأمن المتعلقة مباشرة في التهديدات الأمنية الجديدة العالمية الناتجة عن زعزعة العولمة لقواعد المعيارية التي لطالما حكمت المفاهيم النظرية في العلاقات الدولية ففي العقدين الأخيرين برزت معضلة الأمن الصحي وذلك انطلاقا لما لها من تأثير في منظومة العلاقات الدولية والاستقرار المجتمعي، بحيث تعتبر مؤشرا لحالة الأفراد الطبيعية، أين ترتبط بالصحة الجيدة والعكس، هذا يظهر أهمية الصحة في حياة البشر ، ومن الطبيعي أن ترتبط هذه المعضلة بوحدات النظام الدولي، والتي بدورها تفرز مجموعة من السلوكيات المترابطة والمتشابكة والمتسارعة في تفاعلها مع بعضها، وذلك عبر عدة مستويات هرمية مقلوبة تنطلق من الفرد كوحدة فعالة في النظام الدولي مرورا بالدولة الوطنية كحاضنة لتفاعلات الفرد وصولا إلى المنظمات الدولية التي تمثل الوحدة المعيارية العليا المراقبة لسلوك الوحدات التحتية، ويتطلب الفهم النظري الأكاديمي لكل

هذه المفاهيم إسقاطات نظرية قائمة على البعد النظري لنظرية العلاقات الدولية انطولوجيا وابستمولوجيا.

المبحث الأول: المقاربة المفهومية للموضوع

فرض سياق العولمة تحديا نظريا تمثل في عدم تطابق المفهوم مع الواقع الراهن، نظرا لكثافة المتغيرات الجديدة التي طرحها هذا السياق، ومن أجل الوصول إلى المفاهيم الحقيقية للأمن الصحي وفصلها على العديد من المفاهيم الأخرى المتشابهة التي غالبا ما تكون مفاهيم تكوينية للأمن الصحي أو ارتباطية، فالخطاب المرتبط بمصطلح الأمن بحسب ديريدا " **DERRIDA** " و أوستين " **AUSTIN** " هو خطاب الفعل الذي لا يمكن تفسيره أو فهمه من دون اسقاطه على القضية، إذ يرتبط التهديد بالخطر الذي يمس البقاء الوجودي، ففي قضية الأمن الصحي يدور المفهوم حول فكرة البقاء، الذي بدوره ينتج عن طريق القيام بتدابير معينة للحد من هذا التهديد، وذلك تحقيق سياق شرعية استعمال القوة، كل هذا الترابط سوف نقوم بتفكيكه في هذا المبحث في سبيل وضع الفواصل التي تحدد تخوم كل من الأمن الصحي و التهديدات الصحية و الأخطار الصحية.

المطلب الأول: مفهوم الأمن

لقد اختلف علماء السياسة والإستراتيجية حول تحديد مفهوم الأمن بشكله الدقيق رغم وجود بعض القبول العام بالتعريف الذي ينطلق من أن مفهوم الأمن هو عدم شعور الفرد بأن حياته أو احدى قيمه مهددة بشكل ما.

يعتبر مفهوم الأمن من أكثر المصطلحات السياسية إثارة للجدل لارتباطه ببقاء الشعوب والأفراد والشعوب والدول واستمرارها، وقد تعددت تعريفات الأمن من حيث المضمون أو مستوى التحليل أو الوسائل والأطراف المعنية به، فقد أشارت معظم المعاجم اللغوية (العربية أو الأجنبية) إلى أن " الأمن " مرادفا " للطمأنينة " وهو مساويا لغياب الخطر نقيضا للخوف، وتستعمل عادة للتعبير عن التحرر من الخطر أو الغزو أو الخوف، ورغم أن هذه المصطلحات غير مترادفة إلا أنها تحمل تقريبا نفس المعنى أي غياب الأمن ومنه ضرورة التحرر منها[1].

[1] أمينة عبد الله سالم وآخرون، ***الأمن الصحي كأحد مهددات الأمن القومي والمجتمعي العالمي***، (ألمانيا – برلين: المركز العربي الديمقراطي، الطبعة الأولى، 2020)، ص 22.

الأمن لغة: مصدر الفعل أمن – أمنا وأمانا وأمنة، ويعني " السلامة " أي اطمئنان النفس وسكون القلب وزوال الخوف، يقال " أمن من الشر " أي " سلم منه "، وكذلك يقال " أمن فلان على كذا " أي وثق به وجعله أمينا عليه "[1].

واصطلاحا عرفه روبرت بأنه: " التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونه، وأن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة سواء في الحاضر أو المستقبل[2] "

ومن بين أبز تعريفات الأمن المعتمدة في الدراسات الأكاديمية هي:

تعريف آرلوندوولفر: " يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر ". أما أحدث تعريفات الأمن واكثرها تداولا فيمكن التركيز على تعريف باري بوزان " الذي يعد من أبرز المختصين في الدراسات الأمنية، ويعرفه بأنه " العمل على التحرر من التهديد "، وفي إطار النظام الدولي هو " قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية ". ومفهوم الأمن يتضمن معنيين متلازمين فهو لا يعني وسيلة للتحرر من الخطر ومواجهة مختلف التهديدات والتصدي لها فقط، وانما يعني ايضا وسيلة لتحجيمه وجعله محدودا، أو وضع آليات لإنهاء مسببات غياب الأمن ووجود الخطر هذا ما يجعل مفهوم الأمن يرتكز على أربعة أسس أو ركائز هي[3]:

- إدراك التهديدات الخارجية والداخلية إدراك حقيقيا.
- وضع استراتيجيات لتنمية قوى الدولة.
- توفير القدرة على مواجهة هذه التهديدات، ببناء القوة المسلحة وقوة الشرطة القادرة على التصدي لها.
- إعداد السيناريوهات واتخاد الإجراءات المناسبة لمواجهة التهديدات، وضرورة تطورها تدريجيا مع تصاعد هذه التهديدات.

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش، ***الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد***، (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012)، ص18.

[2] عبد الله سالم، ***مرجع سابق***، ص 23.

[3] **المرجع نفسه**، ص 24.

ومما سبق يعد المفهوم من أصعب المفاهيم التي يتناولها البحث العلمي، فهو أحد أبز المفاهيم في العلاقات الدولية التي لا تزال تتسم بالكثير من الغموض الأمر الذي جعله يفتقر إلى تعريف محدد له يمكن تقديره بشكل قاطع.

وفي ذلك يرى باري بوزان " **Barry Buzan** "أن الأمن مفهوم معقد ينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءا بالسياق السياسي للمفهوم ومرورا بالأبعاد المختلفة له وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية.

لذا يمكن تحديد الإشكالات المعرفية التي تثيرها ضبط مفهوم الأمن فيما يلي[1]:

- أن دراسات الأمن مازالت جزءا من حقل العلاقات الدولية الذي تتقاسمه العديد من المنظورات أو النماذج الإرشادية المتنافسة بشأن القضايا الأنطولوجية والإبستمولوجية.
- أن التنامي غير المسبوق لعوامل التفاعل المكثف على الصعيد عبر الوطني وتراجع السيادة الوطنية أمام فواعل لا تحمل الصفة الدولاتية إضافة إلى الانفجار الاثنونزاعي للبيئة الدولية وفقا لمتغير " الهوية " كلها عوامل ساهمت في تعقيد مفهوم الأمن.
- أن مفهوم الأمن يحوي بعض العناصر المعيارية التي لا يمكن الاتفاق على تعريفها سواء من الناحية النظرية، أو بالاعتماد على البيانات والدراسات الأمبريقية.
- إن مفهوم الأمن لم يلاق اهتماما أكاديميا جديا كالذي حظيت به مفاهيم كالعدل، المساواة، السلام والحرية، رغم أن هذه المفاهيم لا تقل تعقيدا عن مفهوم الأمن.

إن المحاولات الأكاديمية التي تحاول مقاربة مفهوم الأمن أكاديميا تواجه معضلة تداخل المفهوم – أي الأمن – مع غيره من المفاهيم، كالتداخل الحاصل بين مفهوم القوة والأمن ومحاولة هذا الأخير " فك الارتباط " بمفاهيم ظلت لفترة طويلة مرادفة له كمفهوم المصلحة، القوة، الصراع....

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الصحي

يعود الفضل في تقديم أول إطار تحليلي لفهم طبيعة العلاقة ما بين الصحة والأمن، إلى إسهامات مدرسية كوبنهاغن « **Copenhagen school** » وتحديد للأعمال التي قادها باري بوزان "**Barry Buzan**" وأولي وايفر " **Ole Waover** " المرتبطة بمعهد أبحاث السلام بكوبنهاغن، حيث ظهرت أولى بديات الحراك التنظيري للإعادة صياغة مفهوم الأمن و التوجه نحو توسيعه وتعميقه في بداية الثمانيات من القرن الماضي. إن التحرر الأمني

[1] **المرجع نفسه**، ص 24-25.

لمدرسة كوبنهاغن يتلخص في فكرة تجاوز التركيز الحصري على أمن الدولة – الدولة كموضوع مرجعي للأمن – وتوسيعه ليمتد إلى قطاعات أخرى من غير القطاع العسكري وتعميقه ليشمل أمن الجماعات والأفراد وقد رف هذا القول بعملية توسيع وتعميق مفهوم الأمن[1].

ويقصد بتوسيع مفهوم الأمن ، التحرك الأفقي من القطاع العسكري ليشمل قطاعات أخرى كالسياسة والاقتصاد والبيئة والمجتمع التي تعترض أن تدرج ضمن الحدود المجالية لحقل الدراسات الأمنية أما التعميق فيشير إلى التحرك العمودي انطلاقا من الدول ونزولا إلى الجماعات و الأفراد كموضوعات مرجعية للأمن غير أن الإسهام النظري الأبرز الذي قدمته هذه المدرسة بشكل عام هو فكرة الأمننة " **securitization** " التي طرحها وايفر " **waover** " (ورغم أهمية هذه الفكرة إلا أن اسنادها إلى القضايا الصحية قد يفقد الأمن الصحي أهميته باعتبار أن مسار الأمننة قد يتطلب وقت على عكس التهديد الصحي الذي يكون تأثيره سريع جدا لا يحتاج إلى خطابات الأمننة هدفه ليس درء تهديد الأمن الصحي بل هدفه هو الحصول على مصالح تجارية أو سياسية خاصة في قضية التسييس[2])، ولقدم من خلالها تفسيرا لعملية تصعيد القضايا و المسائل إلى مستوى التهديد الأمني حيث تعرف الأمنة بأنها العملية التي بموجبها يتم تقديم شيء ما على أنه تهديد وجودي وتتم هذه العملية عبر خطوات مترابطة ، حيث تبدأ وجوديا لكيان مرجعي ما " **Referent Object**" ويكون ذلك من خلال الفعل الخطابي " **Speech Act**" الذي يؤديه الفاعل ثم تأتي الخطوة التالية التي تتوجب قول واقتناع الجمهور المستهدف الذي يكون عادة من منظمات المجتمع المدني ، إن هذا الشيء يشكل تهديدا وجوديا حقيقيا ، ثم يلي ذلك اتخاذ إجراءات مستعجلة من قبل الفاعل الأمني ، حيث تتلخص عادة هذه الإجراءات في رصد اعتمادات مالية إضافية و اتخاد تدابير إستثنائية لمواجهة هذا التهديد ،ثم تأتي خطوة نزع الطابع الأمني عن هذا التهديد وإدراجه ضمن قضايا السياسة العامة في حالة تحييد خطورته وعدم القضاء عليه ،أو نزع الطابع الأمني ثم السياسي

[1] عبد الحق بن جديد، مراد بن قيطة، "الأمن الصحي في عالم من دون حدود: هواجس متنامية ومضامين متباينة"، ***آفاق للعلوم***، (م.1، ع.3 ماي 2016)، ص 45.

[2] **المرجع نفسه**، ص46.

عنه في حال النجاح مواجهته، وبإسقاط ذلك على القطاع الصحي، فإن عملية أمننة القضايا والمسائل الطبية تتم وفق الشكل التفسيري التالي[1]:

الشكل رقم 01: منطق أمننة قضايا الصحة

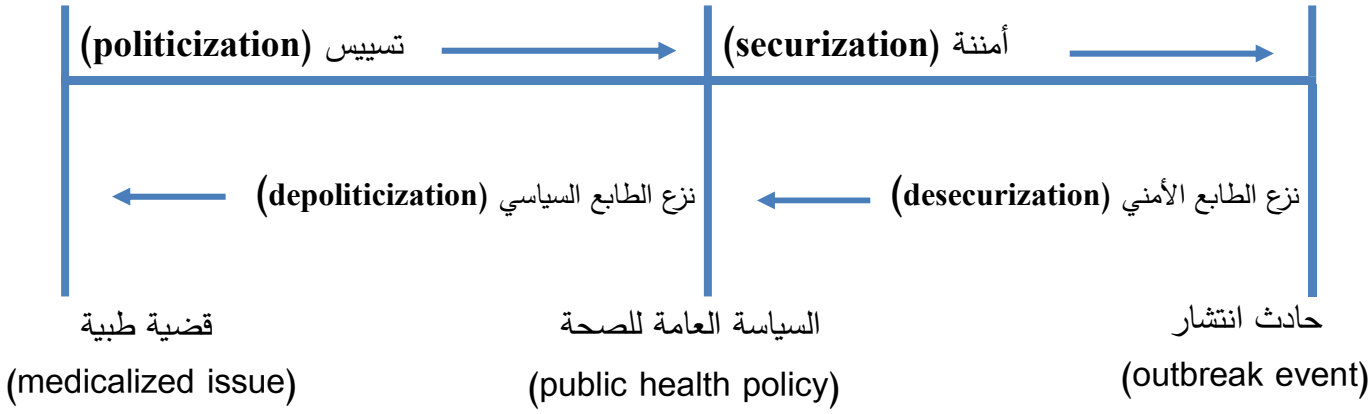

يقدم الشكل السابق تسلسلا لكيفية تصعيد قضية طبية معينة من واقعها الصحي عبر عملية التسيس التي يقوم بها فاعل أمني معين تستدعي اتخاذ تدابير مستعجلة وهو ما تجلى مع كثير من الأمراض التي خضعت للأمننة كمرض: السيدا و السارز والإيبولا سواء من قبل حكومات دول أو منظمات غير حكومية وهو ما سحب هذه المرض من عالم السياسة الدنيا " Low politics" إلى عالم السياسة العليا "high politics" فاصبح التعاطي معها يتم من منظور أمني باعتبارها تهديدا للأمن الوطني الإيبولا حيث تم توصيفه من قبل منظمة الصحة العالمية وحكومات كثير من الدول على أنه تهديدا أمني ملح[2].

إن المقاربة النقدية للأمن التي قدمتها مدرسة كوبنهاغن وأن شكلت تفصلا مهما في حقل الدراسات الأنية، فإن إسهامها حول مفهوم الأمن ظل مرتبطا بعنصر التهديد حيث يحصر بوزان مفهوم الأمن في السعي نحو التحرر من التهديد في حين يتصور وايفر الأمن على أنه فصل خطابي، أو القدرة على إخفاء طابع أمني على قضية لم تكن تعتبر أمننة ليبقى إسهامها فيما يتعلق بالأمن الصحي محدود أو رهينة لمنطق الأمننة، من خلال توسيعها لقائمة التهديدات

[1] **المرجع نفسه**، ص 46.

[2] **المرجع نفسه**، ص 47.

إلى قطاعات غير عسكرية أضحت تهدد حياة الأفراد والجماعات أكثر مما تهدد بقاء الدول نفسها وبالتالي فمن خلال تركيزها على فكرة التهديد لم نستطع تقديم مضمون محدد لمفهوم الأمن الصحي[1].

يمكن للمجتمع المدني أو المواطن التدخل من أجل معالجة قضية الأمن الصحي بدون الانتظار إلى خطابات الأمننة.

رغم توسيع مفهوم الأمن إلا أن مساهمة باري بوزان لم تتطرق إلى مفهوم الأمن الصحي. إلا أن اولي وايفر فيما بعد مسألة الأمن المجتمعي حيث انه هو موضوع التهديد وليس الدولة، وأن بما يسمى الأمننة هي المساهمة الأبرز في إتاحة المجال أمام المشتغلين بمفهوم الأمن لإدخال أي قضية ضمن النطاق الأمني كقضية الصحة مثلا بإخضاعه لمفهوم الأمننة.

المطلب الثالث: مفهوم العلاقات الدولية

إنّ التعريف بالعلاقات السياسية الدولية وماهيتها ليس مسألة سهلة كما يتصورها البعض بل غاية الصعوبة والتعقيد، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة منذ 1648 عندما انبثق نظام الدول القومية الحديث إلى حيّز الواقع إثر التوقيع على معاهدة وستفاليا الشهيرة وحتى يومنا هذا يصعب على الدارسين والباحثين إعطاء تعريف جامع وشامل للعلاقات السياسية الدولية.

ومن أجل معرفة موضوع العلاقات السياسية الدولية، لابد من القيام بمراجعة تاريخ مواقف العلماء والباحثين الذين كتبوا بهذا الصدد منذ خمسين سنة. إنّ العلاقات السياسية الدولية كما يقول جيمس هي التّي تتناول (علاقات الدول والشعوب فيما بينها إنّ هذا التعريف بسيط وشامل، بمعنى آخر لا يخضع لمنهجية علمية معيّنة ويمتاز بالشمولية التّي لم تتناسب مع دقة موضوعية العلاقات السياسية وتعقيدها)

[1] **المرجع نفسه**، ص 47.

ولقد ظهرت تعريفات جديدة بصدد هذا الموضوع في أعوام 1950-1970 وكان من أبرز هذه التعريفات التّي وردت في أفكار هانس مورجانتو، كينث تومنس، ستانلي هوفمان، جون بيترن، جورجي شافنزاروف، ماكيلاند، كابلن، فايتل، فرانكل، روز وغيرهم[1].

وتعددت التعريفات في موضوع العلاقات السياسية الدولية فيذهب هولستي إلى أنّ العلاقات الدولية تنشأ داخل (كل مجموعة من كيانات سياسية، قبائل، دول، مدن، أمم، إمبراطوريات، تربط بينها تفاعلات تتميّز بقدر كبير من التواتر ووفق الانتظام)

في حين يرى مارتن بأنّها " مجموعة المبادلات التّي تعبر الحدود أو تحاول عبورها "

وانطلاقا من هذه التعريفات التّي تؤكد الطبيعة السياسية والحدودية لكل دولة يمكننا أن نعرف العلاقات الدولية بأنّها " كل علاقة ذات طبيعة سياسية أو من شأنها إحداث انعكاسات وآثار سياسية تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدولة واحدة [2].

إنّ مفهوم العلاقات الدولية مفهوم فضفاض للغاية فهو في استخدامه الحديث لا يشمل العلاقات بين الدول فحسب، بل يشمل أيضا العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات من غير الدول مثل الكنائس ومنظمات الإغاثة الإنسانية والشركات متعددة الجنسيات والعلاقات القائمة بين الدول والمنظمات الحكومية الدولية كالأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي[3].

تعريف جان باتيست ديروزويل حيث كتب: بأنّ العلاقات الدولية تتكوّن عن طريق العلاقات السياسية لدولة مع دولة، ومن ثمّ علاقات مجموعة أو أفراد من جانب حدود، ومظهرها الأوّل، السياسة الخارجية هو الأهم والأيسر منالا " [4].

تعريف محمد طه بدوي فيعطيها تعريفا علميا بأنّها " العلم الذي يعنى بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة التجريب أو المقارنة من أجل التفسير والتوقع

---

[1] علي عودة العقابي، ***العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات،*** (بغداد، 2010) ، ص27.

[2] **المرجع نفسه** ص 28.

[3] بول ويلكيسون ترجمة لبنى عيماد تركي، ***مقدمة قصيرة جدا – العلاقات الدولية-،*** (المملكة المتحدة، مؤسسة هينداوي سي أي سي، 2017)، ص 26.

[4] محمد منذر، ***مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة،*** (لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط2 ، 2012)، ص 17

أمّا بعضهم الآخر، فإنّه يشترط لكي تكتسب الروابط بين الدول المفهوم العلمي للعلاقات الدولية، توافر شرطين أو عنصرين أساسيين

العنصر الأوّل سياسي، وهو الطبيعة السياسية للعلاقة، أو قدرة هذه العلاقة على إحداث آثار سياسية.

والثاني جغرافي، وهو تخطي هذه الآثار لحدود المنطقة التّي نشأت فيها العلاقة.

ويخلص إلى تعريف العلاقات الدولية بانّها كل علاقة ذات طبيعة سياسية أو من شأنها إحداث انعكاسات وآثار سياسية تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدولة واحدة[1].

إنّ العلاقات الدولية لا تخضع لعامل واحد من العوامل الفاعلة على الصعيد الدولي، وليس بمقدور أحد هذه العوامل أن يشكل وحدة أداة فاعلة تحدد من خلاله العلاقات الدولية، بل علينا أن نعتمد عوامل عدة فهي تطال الدول والمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسية والجماعات السياسية العالمية كالأحزاب السياسية وجميع العوامل التّي يكون لها تأثير على الواقع الدولي العام من غير أن يكون منحصرا في إطار إقليمي محدد [2].

المبحث الثاني: مفهوم الأمن الصحي في نظرية العلاقات الدولية

شهد مفهوم الأمن اختلافا وتمايزا في التفسير والتحليل وفقا لاختلاف وتمايز أراء الباحثين والمهتمين، فقد تمايزت الأفكار والنظريات التي تناولت مفهوم الأمن بالدراسة بدأ من الجانب الفلسفي القائم على التصور العقلاني في المدرسة الواقعية مرورا بالتصور المثالي في المدرسة الليبيرالية وإنتهاءا بالتيارات والتصورات النقدية.

واختلفت نظرت كل فريق أو مدرسة حول التهديدات الصحية، وما تخلفه من خسائر بشرية ومادية والتي تنعكس على قدرات الدول، إذ تعجز الدول منفردة في التصدي للمشاكل الصحية الكبرى على غرار الأوبئة والأمراض المستعصية التي أصبحت تطبع المشاكل الصحية في القرن الواحد والعشرون ومنها مثلا مرض نقص المناعة المكتسبة AIDS الذي مازال يشكل

[1] **المرجع نفسه**، ص18

[2] **المرجع نفسه**، ص19

مثالا للاستجابة الدولية بخصوص الوقاية منه والحد من آثاره السلبية، دون الخوض في نجاعة الجهود من عدمها.

المطلب الأول: منظور النظرية الواقعية والليبرالية

الأمن الصحي عند أنصار المدرسة الواقعية:

- **الأمن الدولي من المنظور الواقعي:**

على الرغم من أن الجدور الواقعية نمت في كتابات هؤلاء المفكرين (تيوسيدسدس، ميكيافيلي، هويز....)، إلا أنها لم تأخذ صفة المنهج النظري لدراسة العلاقات الدولية إلا مؤخرا، وتحديدا في أواخر الثلاثينات من القرن العشرين وبدايات الأربعينيات[1] ، ويعود الفضل في إدخال الواقعية السياسية كمقترب هانس مورغانثو « **Hans Morgenthau** »، صاحب كتاب "السياسة بين الأمم – الصراع من أجل السلطان والسلام "، والذي وضع فيه أسس الواقعية ارتكازا على القوة كمفهوم أساسي في الصراع، من أجل الحصول على السلطان داخل النظام السياسي أو على مستوى النظام "الدولي[2] فالقوة هي جوهر السياسة سواء داخلية أو الخارجية، ولفهم صراع ينبغي الانطلاق من دراسة هذا العنصر المحدد، فهو يرتبط حركيا بالقوانين الموضوعية المحركة للأفراد والمجتمع سياسيا والمتمثلة في الدوافع المصلحية، التي تعتبر المعيار الثابت الذي يحقق الأهداف الذاتية والقومية، ولا يتغير بتغير الزمان والمكان حتى ولو اختلفت طبيعة ومواصفات الصراعات الدولية.

ينطلق الاتجاه النظري المعروف بالواقعية السياسية من تحليل واقع وطبيعة النظام الدولي القائم، والذي تسوده سياسة القوة في علاقات مركزة بين الدول ذات السيادة، وتوظف القوة لحماية المصلحة القومية أو الوطنية، وتستمد الواقعية الكلاسيكية أفكارها الجوهرية من الفلسفة السياسية، خاصة أفكار نيكولا ميكافيلي وتوماس هويز، فترتكز على مفهومي الصراع والقوة كدوافع غريزية متأصلة في النفس البشرية، وهي تنعكس على صورة السياسة الدولية

[1] مارتن غريفيتش وتيري أوكلاهان، ***المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية***، (الإمارات العربية المتحدة – دبي، مركز الخليج للأبحاث)، ص 453.

[2] Jean-Jacques Roche, ***Théories Des Relations internationales***, (Montchrestien édition entièrement refondu, 4 éditions, 2001), pp, 38-42

وتصبح السمة البارزة لسلوكيات الدول. حيث يرى ميكافيلي: "أن ضمان أمن الدولة وبقائها هو الهدف الذي يصبو الحاكم إلى الوصول إليه، وأن السياسة هي صراع مصالح خاصة إذا كانت هذه المصالح متناقضة وليست منسجمة[1] .

فالواقعيون ينطلقون من التفسير المنطقي والعقلاني لمجريات الأحداث الدولية المعيشة والملموسة واقعيا، انطلاقا من حجج مؤشرات السلام مند بداية القرن العشرين، فالقواعد والنصوص الدولية المعتمدة لم تتمكن من ضبط الصرعات الدولية أو كبح جماح الدول القوية في اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، فقد شهد العالم حربين عالميتين، وهو ما يستدل به الواقعيون في حواراتهم مع أنصار التيار المثالي، فالهيئات الدولية القانونية والأخلاقية حسبهم غير مجدية في إنهاء فوضوية النظام الدولي فهي غير قادرة على تجسيد سلطة فوقية بالنسبة للدول قادرة على إخضاعها أو تحجيم سلوكياتها، وذلك اعتبارا إلى التعامل مع الواقع الدولي كما هو كائن وليس كما يجب أن يكون، ومنه فإن استمرارية سياسة القوة وغياب الأمن يخيم على السياسة الدولية، وهو عكس ما تنبأ به مفكري التيار المثالي – الأخلاقي.

الواقعيون يمثلون الاتجاه الأكثر دافعا عن فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها، أي أن مفهوم الأمن القومي يرتبط مباشرة بالدولة، حيث يفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية، ولا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية للدولة، وإقامة تحالفات عسكرية دولية ضمن الترتيب النووي العالمي، وهو مفهوم يعكس التحديات الأمنية في ظل الترتيب العالمي ثنائي القطبي. فالدولة باعتبارها وحدة التحليل الرئيسية ومحور أي سياسة أمنية، فهي تشعر بالأمن كلما تضاعف حجم قوتها وارتفعت قدراتها العسكرية، وهو ما يؤكده ريمون أرون: "الأمن يتحقق بالقوة الذاتية للدولة أو بضعف المنافسين لها، وكل دولة تحاول مضاعفة مواردها للذهاب بأمنها لحدوده القصوى عن طريق الجمع بين القوة والأمن، من أجل فرض إرادتها على الدول الأخرى[2] ". فهم يركزون مفهوم الأمن في الدولة كفاعل وحيد والذي يتجسد من خلال قدرتها العسكرية.

---

[1] عبد الناصر جندلين، ***التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية***، (الجزائر، دار الخلدونية، ط1 2007)، ص 138.

[2] أحسن العايب، ***الامن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945-2006***، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية (جامعة بن يوسف بن خد، الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2008)، ص17.

على خلاف الواقعيين الكلاسيكيين، يرى بعض أنصار الواقعية الجديدة/ البنيوية على رأسهم كينيث ولتز « **Kenneth Waltz** »، أن الحل للمعضلة الأمنية (ولو نسبيا) هو قيام علاقات تعاون تقليل حدة الخلاف والصراع الدولي، فدائما تبقى هناك فرص للتعاون المحدود من خلال الارتباط والالتزام باتفاقيات الحد من انتشار الأسلحة وغيرها. أما شارلز جلاسر Charles Glaser فيذهب إلى أبعد من ذلك، حيث يرى إمكانية قيام علاقات تعاونية وثيقة وإيجابية، وأن الأطراف والقوى المتنازعة قادرة على تحقيق أهدافها الأمنية عبر سياسات التعاون بدلا من السياسات التنافسية[1].

نستنتج مما سبق أن البناء النظري للدراسات الأمنية في إطار التوجه التقليدي للأمن ينطلق من التصور الأنطولوجي لدى التقليديين الواقعيين الذين يعتبرون الدولة هي الوحدة المعنية بالأمن ساعين بذلك إلى بناء مفهوم للأمن يقصد به حماية أمن حدود الدولة كفاعل رئيسي في النظام الوستفالي الواقعي المرجعي. أي حماية الدولة من أشكال الاعتداء الخارجي مثل الجاسوسية، أعمال الاستطلاع العدائية، التخريب، الدمار ... كما يرى أصحاب هذا التوجه أن الأمن يرتبط بالتعامل مع ظاهرة العنف ليس على أساس أنها ظاهرة أو سلوك فردي بل نمط من السلوك يضم العديد من المستويات الأخرى ويجعل الأمن يعني "قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث والوقائع الفردية للعنف بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة وللعنف إذ كلما تنوعت وانتشرت مصالحها وتعددت ارتباطاتها اتسع نطاق امنها وأزداد سعيها لاكتساب القوة[2].

<u>الأمن الصحي من المنظور الليبرالي:</u>

تبلورت النظرية الليبرالية على يد العديد من المفكرين أمثال " جون لوك"، "إيمانويل كانط"، "أدم سميت " وغيرهم حيث تعد النظرية الليبرالية أكثر المقاربات النظرية في حقل العلاقات الدولية نزوعا لقيمة التعاون الدولي.

تنطلق الليبرالية الجديدة من انتقاد التصور الواقعي للأمن الدولي الذي يمهل دور المؤسسات الدولية في التقليل من حدة النزاعات الدولية والحروب، حيث يقوم البناء التحليلي الواقعي على

---

[1] عامر مصباح، ***نظرية العلاقات الدولية – الحوارات النظرية الكبرى***، (القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2009)، ص 78.

[2] عبد الله سالم وآخرون، ***مرجع سابق***، ص 51.

الدولاتية لا على المؤسساتية التي يراها نتاجا للأولى وتؤكد من جهة أخرى على أن المؤسسات تؤدي دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي وتعزيز الأمن الداخلي.

فالليبرالية المؤسساتية تقوم على افتراض مؤداه أي انتشار وتزايد المنظمات الدولية والإقليمية وزيادة وتعقد وتيرة شبكة الاعتماد المتبادل سوف يقضي إلى سلوك سلمي وتعاوني بين الدول والوحدات الموجودة في النظام الدولي.

وتعتمد الليبرالية المؤسساتية إلى تعريف الأمن من منطلقات أوسع مبتعدة عن القراءة الجغرافية العسكرية للمصطلح التي ركز عليها التيار الواقعي مؤكدة على أهمية قضايا الثروة والرفاه والبيئة، ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى وانما من تهديدات فاعلين غير دوليين ضمن الترتيب العالمي. إذن فقوام التصور الليبيرالي للأمن موسع بمعنى " ما فوق الدولة " أكثر " ما دون الدولة " ليشمل العوامل المؤسساتية الاقتصادية والديمقراطية وهي أبعاد أكثر تأثيرا من العوامل العسكرية في إقامة السلام[1].

ويرى الليبيراليون أن معاناة الشعوب من الأمراض تؤدي إلى تراجعها اقتصاديا[2]. لقد أدى انتشار كل من وباء السارز ما بين عامين 2003/2002 ومرض الإيدز لتسريع هذا التحول حيث يعتبر فيدلر بأن النظام الوستفالي الذي خرج إلى حيز الوجود عام 1648، وكان من أسباب نشوئه سعي الدول المشكلة له التخفيف من حدة انتقال الأوبئة القاتلة أنداك كالطاعون والكوليرا والحمى الصفراء لم يعد يجد ما يبرر وجوده في زمن العولمة.

ويقدم فيدلر مثلا على ما قامت به السلطات الصينية عام 2002، على خلفية انتشار فيروس السارز حيث يرى بأن الصين قد تعاملت مع هذا الوباء بمنطلق وستفالي في عالم ما بعد وستفالي " westphalian post – westphalian word" وقد عمدت السلطات الصينية حينها للتعتيم على خبر انتشار هذا الفيروس ومنع تداوله في وسائل الإعلام التقليدية ، غير أنها لم تنجح في منع ذيوعه بعد ذلك بفضل شبكة الأنترنيت و الوسائط الاتصالية الأخرى و ما بث حقيقة تراجع دور الدولة في المجال الصحي أمام تعاظم أدوار فواعل صحية فوقية

[1] صباح بالة، " النظرية الليبرالية في تفسير الدراسات الأمنية" في:
https://political-encyclopedia.org/dictionary، (2021/03/10).

[2] عبد الحق بن جديد، مراد بن قيطة، ***مرجع سابق***، ص 42.

صارت تتدخل بشكل متزايد في شؤون الدول ، لاسيما على خلفية انتشار أوبئة كالايبولا وفيروس النيل الأزرق.

وتلعب في هذا الإطار المنظمات الأممية المتخصصة، لاسيما منظمة الصحة العالمية أدوار أساسية في إدارة الشأن الصحي و الدولي من خلال تدخلها المباشر أو غير المباشر في حالات التفشي الوبائي واحتواء الأمراض خاصة في دول العالم الثالث التي تملك موارد أو إمكانيات في مستوى الدول المتقدمة على الأقل وهو الأمر الذي يؤكد على تراجع فكرة السيادة كمبدأ مؤسس للدولة الأمة حيث أصبح مضمونها مقترنا بالمسؤولية الأمر الذي بات يكرس لتدخل الدول الأخرى والعوامل الصحية الإقليمية والدولية حتى منطق الأمن الإنساني في حالة فشل السلطة القائمة على حماية إقليمها و صونه من الأمراض و الأوبئة .

و أكد تقرير صادر عن مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي "**CNCI**" عام 2000م بأن أنماط التنمية الاقتصادية السائدة حول العالم ستكون عاملا محددا لتصاعد تهديد الأمراض الوبائية و المعدية على الصعيد العالمي على مدى السنوات العشرون المقبلة ، و بالرغم من تباين الآراء حول طبيعة تأثيرات العولمة و التنمية الاقتصادية على الصحة العامة للإنسان في هذا العصر فإن الأستاذ فيشم " **feachem** " العميد السابق لكلية لندن للصحة و الطب الاستوائي يرى بأن العولمة و التنمية و الصحة يسيرون جنبا الى جنب ، و هو ذات الرأي الذي أكدت عليه لجنة الاقتصاد الكلي و الصحة الممولة من قبل منظمة الصحة العالمية ، التي اعتبرت بأن المجتمعات تصبح أكثر صحة حينما تصبح أكثر ثراء **Societies Become Healthier when they Become wealthier**.[1]

الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي هو المنظور البديل الذي تنادي به الليبيرالية عوضا عن المنظور الواقعي الذي يركز على الأمن القومي. ووفقا لـ جوشوا غولدستين **joshans goldstein** فإن الأمن الجماعي يتمثل بتشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل أخـر.

ويمكن القول إن الفكر الليبيرالي يرتكز على عدة أسس ومحددات لتحليل مفهوم الأمن وهي:

1-إمكانية التعاون بين الدول من خلال إنشاء مؤسسات ومنظمات.

[1] **المرجع نفسه**، ص 43.

2-محاولات إيجاد القيم والمصالح المشتركة لتقليص حدة النزاعات بين الدول.
3-نشر القيم الديمقراطية مقابل تقليص العوامل العسكرية لإحلال الأمن.
4-نشر القيم الليبيرالية وحرية السوق والتجارة الدولية لأن ذلك يؤدي الى ترابط المصالح الاقتصادية بين الدول وهذا بدوره يحقق الأمن والرفاهية لكل الفاعلين الدوليين.

مع بداية الثمانينات من القرن العشرين أخذت الدراسات الأمنية منحى جديدا يرى بضرورة توسيع مفهوم الأمن وعدم حصره بالجانب التقليدي العسكري ليشمل بالإضافة للبعد العسكري أبعادا أخرى كالبعد الاقتصادي والاجتماعي والجرائم الدولية .....

التعاون الدولي:

فكرة التعاون الدولي ومجالاتها:

بناء على ما استقر عليه فقه القانون الدولي فإنّ مبدأ التعاون الدولي هو : " مصطلح يطلق على الجهود المبذولة بين دول العالم من أجل تحقيق الأمن و السلم الدوليين و مواجهة التحديات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية كما يمكن للتعاون الدولي أن يتم على مستوى الأفراد بين الدول و المجتمعات و الأعراق المختلفة ، إضافة إلى المنظمات الحكومية و غير الحكومية" و يبرز التعاون الدولي في الاتفاقيات الدولية ، كما يمكن أن يتجسد في المساعدات الإنسانية مجسدة مبادئ أرستها الأمم المتحدة كخارطة طريق للتعاون الدولي في العالم ، و هناك مستويات للتعاون الدولي ، من بينها العلمي و السياسي ،و القضائي ، و الاقتصادي ، و العسكري ، و كذا في مجال البيئة و التصحر و تبادل المعلومات[1].

يرى الفكر الليبرالي الجديد إمكانية تحقيق التعاون الدولي من خلال مأسسة التفاعلات الدولية بشكل يقلل من درجة فوضوية النظام الدولي وبالتالي تقليل النزعة نحو الصراع بين مختلف فواعل النظام الدولي، لكن أزمة كورونا المستجد قد كشفت عن اختلالات كبيرة في البنية المؤسسية الدولية التي تقودها الأمم المتحدة و منظماتها الفرعية، بحيث أن أدائها الذي دون المستوى المطلوب في التعامل في التعامل مع تداعيات الجائحة ينم عن اختلالات كبيرة تعاني

[1] علي عيسى، الأمن الصحي بين الأطر النظرية وواقع العلاقات الدولية، ***مجلة العلوم السياسية والقانون***، (م.4، ع.23، 04 جويلية 2020)، ص38.

منها و أهمها عدم الالتزام بالمبادئ المؤسسة التي قامت عليها و التي هي أساس شرعيتها الفعلية السياسية ومشروعيتها القانونية. فالأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية قد نشأت لغاية تحقيق السلم والأمن الدوليين وكذا تحقيق التعاون والتضامن الجماعي الدولي، وعلى هذا الأساس فإنّ أزمة كورونا قد طرحت مجددا إشكالية جدوى ودور وهوية هذه المؤسسات من جهة، وتراجع شرعية ومشروعية مبادئها المؤسسة من جهة أخرى.

و لعل أبرز دليل يثبت هذا الخلل في أداء المؤسسات الدولية هو الدور الذي قامت به منظمة الصحة العالمية بوصفها منظمة فرعية للأمم المتحدة متخصصة في الشؤون الصحية العالمية ، فمند تأسيسها سنة 1948 كان هدفها تعزيز و حماية الأمن الصحي على مستوى العالم، إذ تعرض تعاطي المنظمة مع تداعيات انتشار جائحة كورونا للكثير من الانتقادات نتيجة عدم استجابتها السريعة و التردد و التناقض في تقديم البيانات حول الجائحة ، بالإضافة إلى تقديمها معلومات غير دقيقة حول الأدوية الناجعة و الإرشادات الواجب على الدول و الأفراد الإلتزام بها للحد من انتشار الفيروس ، كل هذا أدى إلى سحب الولايات المتحدة الأمريكية و هي أكبر مساهم في المنظمة لتمويلها الذي يقدر ما بين 400 إلى 500 مليون دولار سنويا (مابين 10 إلى 15 بالمئة من ميزانية المنظمة) كما اتهمها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بالتواطؤ مع الصين[1].

المطلب الثاني: مدرسة كوبنهاغن

يذهب الأستاذ كولن " **collin** " بالرأي بأن معظم أدبيات العلاقات الدولية تكاد تخلو من أية إشارات للعلاقة ما بين قضايا الصحة العامة والأمن، فالواقعيون بشكل عام والبنيويون على وجه التحديد ينظرون إلى القضايا الصحية من منظور الأمن التقليدي (العسكري) ولا يربطون بينهما إلا في حالة تأثير بعض القضايا والمسائل الصحية على الجوانب العسكرية. بينما تخلو الأدبيات الليبيرالية بشكل كامل من أية تلميحات لقضايا الصحة في علاقاتها بالأمن بالرغم

[1] أسامة عينوش وعبد الوهاب عميري، "التعاون الدولي في ظل جائحة كورونا: تحليل لتحديات و فرص الاعتماد المتبادل الدولي المعقد"، ***المجلة العربية للأبحاث و الدراسات في العلوم الإنسانية و الاجتماعية***، (م 13، ع 5، أكتوبر 2021)، ص440.

من تركيز الليبيراليين على فكرة التعاون الدولي وعلى ضرورة تنسيق الدول لسياستها الدنيا من أجل خلق مصالح مشتركة[1].

يعود الفضل في تقديم أول إطار تحليلي لفهم طبيعة العلاقة ما بين الصحة والأمن الى إسهامات مدرسة كوبنهاغن"**copenhagan school**" أو تحديد للأعمال النظرية التي قادها باري بوزان "**Barry Buzan**" وأولي ويفر "**Ole waover**" المرتبطة بمعهد أبحاث السلام كوبنهاغن ، حيث ظهرت أولى بدايات الحراك التنظيري لإعادة صياغة مفهوم الأمن و التوجه نحو توسيعه و تعميقه في بداية الثمانينات من القرن الماضي ويتلخص التصور الأمني لمدرسة كوبنهاغن في فكرة تجاوز التركيز الحصري على أمن الدولة – الدولة كموضوع مرجعي للأمن – وتوسيعه ليمتد إلى قطاعات أخرى من غير القطاع العسكري، و تعميقه ليشمل أمن الجماعات والأفراد[2].

إسهامات مدرسة كوبنهاغن في تفسير الدراسات الأمنية:

1-**مستوى التحليل الأمني:** الفرد، الدولة، والنظام الدولي:

انطلق بوزان من الصور الثلاثة للتحليل في العلاقات الدولية التي وضعها "ولتز "مقترحا أن يتم النظر للأمن و دراسته من خلال ثلاث ووجهات نظر منفصلة: الفرد ، الدولة والنظام الدولي غير أن أمن الفرد و النظام الدولي يبقى تابعا لأمن الدولة باعتبارها الوحدة المرجعية الأهم و لكنها ليست الموضوع الوحيد لفهم السلوكيات الأمنية ، فالدولة تتشكل كما يراها " بوزان " من ثلاث مكونات فكرة الدولة (الوطنية ، القومية) القاعدة الفيزيائية للدولة (الشعب ، الموارد ، التكنولوجيا) المظهر المؤسساتي للدولة (النظام السياسي و الإداري).

كما فرق بين الدولة القوية والدولة الضعيفة شرط للأمن على مستويات الدولة فإذا كانت قوة الدولة وضعفها في تحليل والتز تقاس فقط لمدى قدرتها المادية، فإن "بوزان "يراها تابعة لمستوى استقرارها المؤسساتي ومدى انسجامها السياسي والاجتماعي الداخلي.

[1] عبد الحق بن جديد، مراد بن قيطة، ***مرجع سابق***، ص45.

[2] **المرجع نفسه**، ص46.

2-الأمن المجتمعي ونظرية الأمننة:

- **نظرية الأمننة:**

تعد نظرية الأمننة من أهم الإسهامات النظرية للمدرسة حيث طورها أولي ويفر، حيث ترى هذه النظرية أن الأمن لا يتم التعامل معه كشرط موضوعي ولكن بوصفه نتيجة عملية اجتماعية محددة وقد أكد "ويفر" أن الأمن جزء منه "عمل خطابي" الذي يدعو وجود حالة من الخطر الشديد الذي يتطلب إجراءات استثنائية، فحسب ويفر الأمن يفهم أفضل كفعل خطابي فالأمننة كعملية يتم فيها تحويل المشاكل إلى قضايا أمنية من خلال إضفاء الطابع الأمني عليها ويرى "بوزان " أن فواعل الأمنة الأكثر شيوعا قد يكونوا قادة سياسيين، بيروقراطية ،وحكومات، لوبيات، جماعات ضغط وغيرها.

- **الأمن المجتمعي:**

وضع أنصار مدرسة كوبنهاغن المجتمع كموضوع مرجعي للأمن في مواجهة الدولة التي أصبحت في نظرهم مصدرا أساسيا للتهديد، أدى الموضوع المرجعي من الدولة إلى المجتمع بشكل مباشر إلى تفسير سمة الأمن من الأمن القومي إلى المن المجتمعي وهو مصطلح التحليلي الجديد لمدرسة كوبنهاغن، حيث يعرف "بوزان " الأمن المجتمعي بأنه الاستمرارية، ضمن الشروط المقبولة للتطور للأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدنية والقومية والعادات، حسب هذا التعريف يصبح المجتمع أو الجماعات الاجتماعية هي طرف المعرض للتهديد[1].

3-القطاعات الأمنية:

يحدد "**بوزان**" خمسة أبعاد للأمن لا يمكن فصلها عن بعضها في مترابطة ارتباطا قويا، وكل خلل أو تهديد يمس أحد هذه الأبعاد يكون له تأثير مباشر على الأبعاد الأخرى بالضرورة وهي[2]:

1-البعد العسكري: القدرات الدفاعية ومدركات نوايا الدول الأخرى ومستويات تفاعل أطراف الهجوم المسلح.

2-البعد السياسي: مستوى الاستقرار التنظيمي للدول ومصدر شرعية المنظمات الحكومية والإيديولوجية.

---

[1] صباح بالة، "مدرسة كوبنهاغن في تفسير الدراسات الأمنية"، في: ***https://political-encyclopedia.org/dictionary*** (2020/12/09).

[2] عبد الله سالم وآخرون، ***مرجع سابق***، ص 53.

3-البعد الاقتصادي: توفر الموارد المالية وضمان الأسواق للحفاظ على القوة الاقتصادية للدولة ورفاهية مواطنيها.

4-البعد الاجتماعي: قدرة المجتمع على حماية خصوصياته الثقافية واللغوية والدينية والهوية الوطنية من مختلف التهديدات، مع القدرة في نفس الوقت على توفير شروط موضوعية لتطويرها وسهولة تكيفها مع أنماط هوية المجتمعات وثقافاتها.

5-البعد البيئي: القدرة على المحيط الحيوي ضد كل ما يعيق النشاط الانساني.

المطلب الثالث: المنظور البنائي في الصحة

اهتم أتباع النظرية البنائية بدراسة الأمن والسلام وقد تركزت دراسات البنائيون على ثلاث محاور [1] :

أولا: أشار بعض البنائيون الى ما يسمى بثقافة الأمن لدى بعض البلدان التي تحدد الرؤية والسياسات الأمنية التي تضعها هذه الدول فيما يتعلق بأمنها القومي، تأسيسها على كتابات البنائيين الأوائل حول الثقافة والقيم والهوية يحاور اتباع النظرية البنائية دراسة الأثر التراكمي لتشكيل نوع من الثقافة ملامحها الأساسية "الأمن" أي أن ارتكازها الأساسية المنطقية هي تحقيق الأمن والسلام كأولوية للحكومة المركزية. وهذا يقود إلى تداول مفاهيم وقيم تتعلق بالأمن وتصبح هذه المفاهيم والقيم جزءا كبيرا من الإطار الاجتماعي "البناء" الذي يتفاعل معه الأفراد وفي ظل ذلك التفاعل تصبح ثقافة الأمن هي العامل الأساسي في رسم السياسات للدول.

ثانيا: طور مجموعة من أساتذة العلاقات الدولية مجموعة من الدراسات التي استمدت من دراسات " كارل دوتش " وتمركزت أغلبها حول عدة أسئلة، كيف تؤثر القيم والمؤسسات للمجتمعات الأمنية في السياسات الأمنية للدول؟ وكيف تتغير المجتمعات الأمنية؟

ثالثا: تتمثل في انخراط مجموعة من البنائيين في الجدول المتعلق بمفهوم الأمن القومي.

فالبنائية تأخذ من الوضعية اهتمامها بالدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية وأن المصلحة الوطنية والأمن القومي محددان لسلوك الفاعل ولكن تأخذ من التيارات ما بعد الوضعية التركيز على الهوية والأفكار والقيم.

[1] خالد موسى المصري، ***مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية***، (دمشق، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2014)، ص2011.

طور أصحاب البنائية الأمن في مفهومه الاجتماعي، حيث استندوا في ذلك الى مختلف التغيرات الجوهرية في النظام الدولي خاصة ما تعلق بظاهرة العولمة وما ترتب عنها من تخطي للحدود السياسية للدولة في جميع المجالات على رأسها الجانب الثقافي وما صاحبه من كثافة الهجرة في العالم وظهور الأقليات في الدول الأوربية خاصة الشرقية منها[1].

فالبنائية كمنظور اجتماعي تنطلق من افتراضات أنطولوجية مثالية، اعتبارا إلى اعتقادها أن الحقيقة الاجتماعية تعكس العلاقات الدولية وأنها تصاغ ويعاد تشكيلها عبر الأفعال الجماعية والتفاعلات الإنسانية أي أنها علاقات مبنية اجتماعيا، مع العلم أن البنائية لم تؤسس بعد كمنظار حقيقي. من هذا المنطلق يعترف البنائيون أنفسهم بأن البنائية ليست مهيمنة، ويبقى الأمن العسكري شكل مهيمن واقعيا في الدراسات الأمنية حسبهم، لكنهم يؤكدون أن تطور السياسة العالمية يأتي في صالح توسيع ميدان الأمن[2].

تنحو البنائية في عمق الحوار حول المفاهيم وكيف لها أن تغيّر الهويات تلك التي تؤجج الصراع خاصة باستغلال عامل الهويات، ويحيلنا المرض لحالة تصوّر اللامبالاة والتهميش بمن يعانون الأمراض والأوبئة وتنشأ عن هذا النمط من التفكير حالة تصنيف الأفراد وفق معايير لا تؤسس لحكم سليم عليهم حيث وصفت إفريقيا بالقارة المظلمة والسمراء وكانت المحددات العرقية هي المحدد في صياغة مفهوم يوازي نظرة التعالي و يوافق حالة الازدراء للآخر، و في حالة المرض فإنّه نقل التصور الإيجابي الذي صاحب بداية اكتشاف المقدرات الإفريقية و عزز شراكة الدول الأوروبية معا إلى حالة من السلبية، حيث أصبحت إفريقيا عالة على الآخرين ومنطقة تحتاج الرعاية، وعليه فإنّ المفاهيم صاغت تصورات عن هويات تحدد وفق تجريد المفهوم سواء إيجابا أو سلبا [3].

يمكن للمرض أن يمنحنا تحليلات بنائية للنظام الدولي، لأنّه يقدم رؤى قيّمة حول كيف ولماذا تتغيّر هويات الدول وتصوراتها؟ و من وراء ذلك تصميم علاقاتها الخارجية اعتمادا على معطى المرض، حيث لا يمكن لهذا الأخير أن يغيّر فقط كيفية تصوّر الدول و فهم هوياتها

---

[1] عبد الله سالم، ***مرجع سابق،*** ص 56.

[2] **المرجع نفسه،** ص 56.

[3] عبد السلام مرابط "***الأمن الصحي في العلاقات الدولية: بين الضرورة الإنسانية والرهانات التجارية***" مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية (جامعة قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019/2018)، ص117.

الخاصة ، بل كيف أيضا ينظر الآخرون إلى تلك الدول و يستجيبون لها ، و من ثمّ يمكن أن يؤثر ذلك على التعاون الدولي و تطوير المعاني المشتركة في مختلف المجالات و فرص تطوير المؤسسات الدولية و بذلك فإنّ المرض يؤثر على التصورات الذاتية والجماعية و يحدد أنماط الاستجابة و محاور الاصطفاف ، و كذا إرادة المساعدة و توقيتها و تمثل الوسائل الإعلامية وسيطا مهما في تجسيد ذلك أو تحوير القيم المجتمعية و تسويق صورة نمطية على غرار حالة الانفصال بين مجتمعات الرفاه الأوروبية ، و مجتمعات المعاناة الإفريقية ، أين يجري موضوع الهجرة حساسية مفرطة انطلاقا من المعطى الصحي[1].

المطلب الرابع: المقاربة المؤسسية (PNUD)

لقد عرفت فترة ما بعد الحرب الباردة دورا فعالا للمؤسسات الدولية من أجل إيجاد أرضية توافق وتكامل بين التنمية السياسية والأمن التنموي، فالتصاعد الكبير في أهمية التنمية الشاملة منذ أن حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1990 أول مؤشر لتنمية البشرية من أجل قياس مستوى التنمية لدول، ويعتمد هذا المؤشر على بيانات ترتبط أكثرها بصحة المواطنين وجودة الخدمات الصحية المقدمة إليه، وكذلك النسب المئوية للمواليد والوافيات[2].

تعود فكرة مأسسة التنمية وارتباطها بالتهديدات الأمنية التي تستهدف الإنسان وبالأخص في صحته إلى سنوات الثمانينات التي انتشرت فيها الأمراض بشكل كبير نتيجة انخفاض مستويات المعيشة المرتبطة بالفقر وسوء التغذية المؤدية إلى انتشار الأمراض، مما جعل المسؤولين في الأمم المتحدة يتوجهون إلى رسم مخطط استراتيجي يهدف إلى حماية الإنسان من التهديدات الأمنية الصحية، والمنطوية في بعدها الأمني الإنساني[3].

---

[1] المرجع السابق، ص 59.

[2] Emmanuelle Benicourt, « ***La pauvreté selon le PNUD et la Banque mondiale*** », *Études rurales*, 159-160 | 2001, 35-54.

- [3] Ngouana, Lyonnelle. (2022) Une approche interdisciplinaire des enjeux, défis et évolutions liés aux pratiques des acteurs de l'humanitaire. *Études internationales*, 51. DOI: 10.7202/1085575ar

- علاقة مؤشرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالأمن الصحي:

يتكون مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من توليفة ثلاثية هرمية، رأسها هو الدخل الإجمالي للفرد، وقاعدتها تتكون من أمد الحياة عند الولادة ومستوى التعليم، وعن طريق الهرم أسفله يمكننا تحليل وفقهم علاقة المؤشرات الثلاثية بالأمن الصحي ومخاطر الصحة العمومية[1] في ظل تزايد التهديدات الأمنية الصحية.

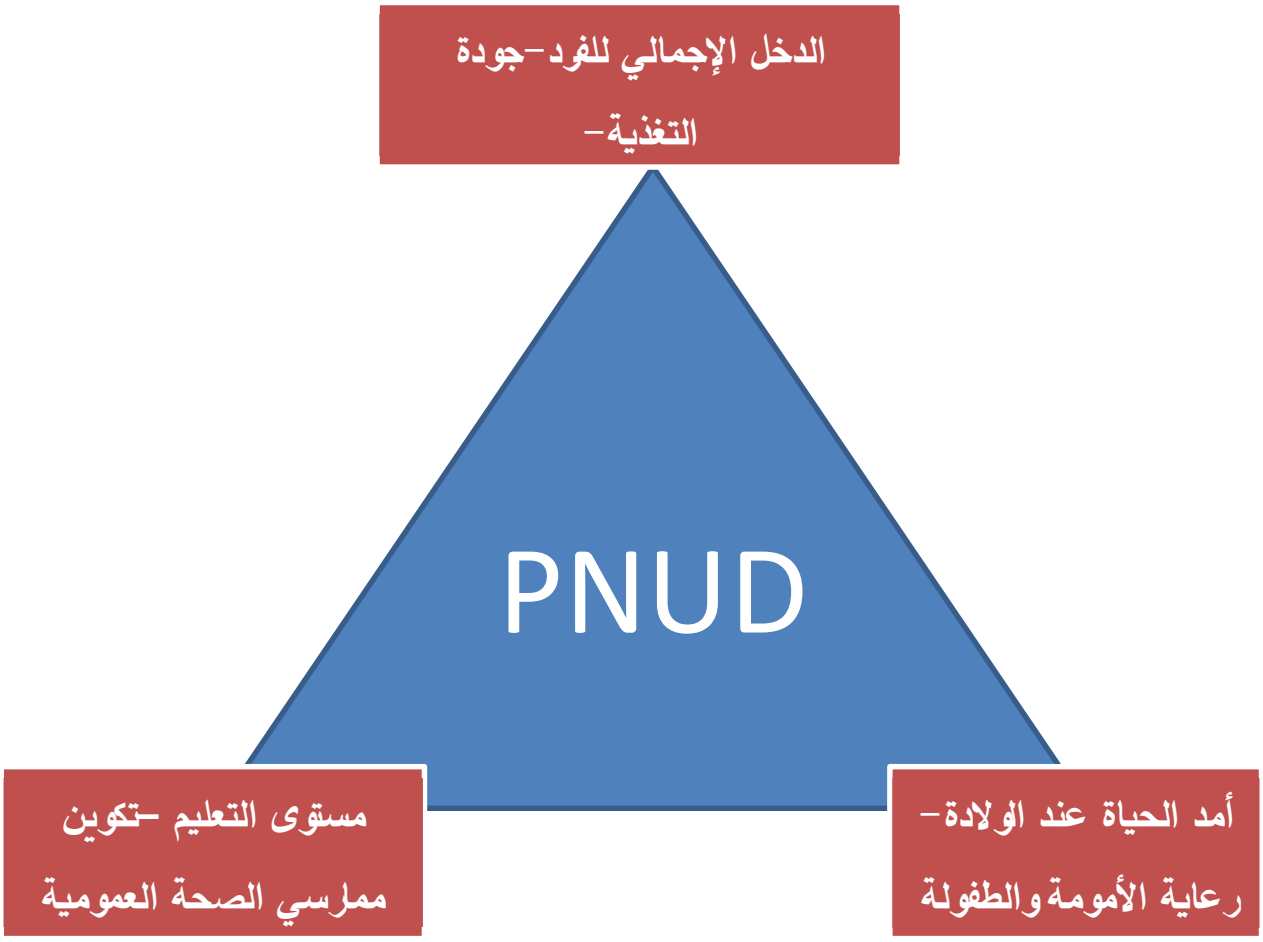

الشكل رقم 02 : مؤشرات التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بالتنمية الصحية

- من إنجاز الطالب-

[1] Berk, L. E. Development Through the Lifespan, Boston, Allyn and Bacon, 2001.

تكمن العلاقة بين مركبات مؤشر التنمية البشرية الثلاثة في أنها تشكل محددات تعزيز وضمان الأمن الصحي لمواجهة التهديدات الأمنية الصحية الجديدة.

- **تأثير الدخل الإجمالي للفرد على تعزيز التنمية الصحية:**

إن زيادة الدخل الإجمالي للفرد تزيد من القدرة الشرائية، وتحسين مستوى التغذية والنظافة الصحية مما يعمل على ضمان التنمية الصحية، وتعزيز الصحة للأفراد، يحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على زيادة الدخل الإجمالي للأفراد من أجل توفير محددات تحسين مستوى المعيشة المتعلقة بالتغذية الجيدة التي توفر شروط مواجهة أمراض سوء التغذية، وزيادة المناعة لدى الأفراد ضد الفيروسات[1].

بعد استعراضنا لموضوع مفهوم الأمن ونظرياته استنتجنا أن مفهوم الأمن تداول على نحو من الغموض أكثر من الوضوح لكون الدراسات الأمنية لا تزال جزءا من حقل العلاقات الدولية وكذا لاحتوائه بعض العناصر المعيارية التي يصعب الاتفاق حولها. اذ أن التحول في مفهوم الأمن خاضع لظروف سياقية زمنية تجعله يصطبغ بسماتها الأمر يجعلنا نستقرئ أن الواقع سيطالعنا بمفاهيم جديدة للأمن تحددها طبيعة المرحلة القادمة.

في هذا الفصل لا يوجد تعريف موحد أو متفق عليه لتعريف الأمن أو تحديد طبيعة التهديدات الأمنية بدقة، كما لا توجد أدوات نظرية تمكننا من قياس درجة التهديدات أو مدى تحقيق الأمن بشكل كمي دقيق ومؤكد.

[1] World Health Organization (1988), From Alma-Ata to the Year 2000: Reflections at the Midpoint, p.15.

الفصل الثاني: مضامين الأمن الصحي في العلاقات الدولية

في هذا الفصل سنقوم بإلقاء الضوء بشيء من التفصيل حول حوكمة الأمن الصحي في العلاقات الدولية لما له من الأهمية البالغة في واقع عالمنا الحالي ولهذا الغرض قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث جاءت عناوينها بالشكل التالي:

- المبحث الأول : مضامين الأمن الصحي.
- المبحث الثاني : حوكمة الصحة العالمية.
- المبحث الثالث: دور الأفراد في الحوكمة الصحية العالمية.

عادة ما يرتبط الأمن الصحي بالعلاقات الدولية إمن خلال الجهود والتدابير التي تتخذها الدول والمجتمع الدولي للحفاظ على المستوى الصحي للسكان من جهة ومواجهة الأخطار والتهديدات الصحية سوآءا على الصعيد الوطني والدولي. يتعلق الأمن الصحي بالحفاظ على الصحة العامة والوقاية من انتشار الأمراض والأوبئة والتعامل معها عندما تحدث.

فيما يلي بعض المحتويات المهمة للأمن الصحي في العلاقات الدولية

وقد حاول محجوب الزبيري الإشارة لهذه المحتويات في شكل نقاط كمايلي[1]:

- التعاون الدولي: ان التعاون الدولي هو الداعم الأساس في مجال الصحة لمكافحة الأمراض الوبائية والتهديدات الصحية العالمية. وتؤدي منظمة الصحة العالمية (WHO) دورا في غاية الأهمية بل دورا رائدا في تيسير هذا التعاون وتوجيه الجهود الدولية.

- الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية: ترتبط الكثير من الدول فيما بينها باتفاقيات وبروتوكولات دولية ترمي إلى مكافحة الأمراض المعدية كاتفاقية الصحة العامة الدولية. ان هذه الأخيرة تنظم التبادل الدولي للمعلومات الصحية والاستجابة للأوبئة.

- تقييم المخاطر: يترتب على الدول العمل دوريا على تقييم المخاطر الصحية والوقوف على مدى جاهزيتها واستعدادها لمواجهة تلك المخاطر وذلك يتطلب ويشمل تطوير خطط الاستجابة للأوبئة وتخصيص الموارد اللازمة.

[1] محجوب الزبيري، "الأوبئة وتحديات الأمن الوطني في الدولة الحديثة: كوفيد-19 نموذجًا"، في: ***https://studies.aljazeera.net/ar/article/5093*** (2032/03/02).

– تعزيز البنية التحتية الصحية: لا يمكن الحديث عن الصحة بمعزل عن البنى التحتية لذا يجب على الدول تعزيز البنية التحتية الصحية كباء المستشفيات والعيادات والمختبرات، للحرص على توفير الرعاية الصحية الكافية للمواطنين.

– تعزيز البحث العلمي: يلعب البحث العلمي في وقتنا الراهن دورا حيويا في فهم الأمراض وتطوير اللقاحات والعلاجات الفعالة. لذا يجب دعم البحث العلمي على الصعيدين الوطني والدولي.

– التوعية العامة: ان توعية الجمهور بأمور الصحة والسلامة العامة سلاح فعال وكذا توجيههم حول كيفية الوقاية من الأمراض واتخاذ التدابير الوقائية.

– الوصول إلى الرعاية الصحية: من واجبات الدول العمل على ضمان إمكانية الوصول المتساوي إلى الرعاية الصحية لجميع سكانها بعض النظر عن طبقاتهم الاجتماعية والسياسية وكذا خلفياتهم الاثنية والاقتصادية.

– التحالفات الإقليمية والدولية: تلعب التحالفات الإقليمية والدولية دورا نابضا في الحث على التعاون في مجال الأمن الصحي وتبادل الموارد والخبرات.

– التعاون مع القطاع الخاص: يمكن أن يلعب القطاع الخاص دورًا هامًا في تقديم الدعم المالي والتكنولوجيا لمكافحة الأمراض وتطوير الحلول الصحية وأيضا المساهمة في بناء وتطوير البنى الصحية التحتية.

– الاستجابة للأزمات: كلما كانت الاستجابة في حالات الطوارئ الصحية سريعة وفعالية كان ذلك جيدا للحد من انتشار الأمراض وتقديم الرعاية للمصابين.

المبحث الأول: فوعل الامن الصحي في العلاقات الدولية:

إن حماية الأفراد والمجتمعات من التهديدات والمخاطر المتعلقة بالصحة العامة هي من صميم مفهوم الامن الصحي ويؤدي الامن الصحي دوليا دورا هاما مرتبط بالعلاقات الدولية حيث يرسم العلاقات بين الدول ويؤطر التعاون فيما بينها ولتسليط الضوء بشكل أفضل على هذا المفهوم لابد من ذكر النقاط التالية[1]:

[1] بلقاسم قاسمي، نجاة ساسي " تحديات التعاون الدولي لتحقيق الامن الصحي في ظل جائحة كورونا" في: ***https://www.asjp.cerist.dz/en/article/225290***، (2023/06/05).

– التهديدات الصحية المشتركة: ان الأوبئة والأمراض المعدية هي أكبر تهديد صحي مشترك بين كافة الدول كونه يستطيع التفشي عبر الحدود الوطنية والدولية بسرعة كبيرة. لذا فلا مناصه من تكثيف وتظافر وترابط الجهود المبذولة تتطلب مكافحة هذه التهديدات التعاون الدولي والتنسيق بين الدول.

– التعاون الدولي: تقوم الدول بالتعاون في مجموعة من المنتديات والمنظمات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية (WHO) وغيرها من أجل مكافحة الأمراض المعدية وتعزيز الصحة العامة. تلعب هذه المنظمات دورًا حيويًا في تنسيق الجهود الدولية لمكافحة الأمراض.

– الأمن الوطني: الأمن الصحي يمكن أن يؤثر على الأمن الوطني للدول. انتشار الأمراض المعدية بشكل واسع يمكن أن يسبب اضطرابات اقتصادية واجتماعية وسياسية في الدول، وبالتالي، يمكن أن يؤدي إلى تهديد للأمن الوطني.

– القضايا الإنسانية: الأزمات الصحية مثل الأوبئة والجوع يمكن أن تؤدي إلى أزمات إنسانية. في هذه الحالات، تحتاج الدول إلى التعاون الدولي لتقديم المساعدة الإنسانية والدعم للمتضررين.

– السياسات والتدابير الوقائية: الدول تتخذ سياسات وتدابير وقائية لمواجهة التهديدات الصحية المحتملة مثل تعزيز نظم الرعاية الصحية وتطوير اللقاحات وتحسين التخطيط للاستجابة للأزمات الصحية.

– الأمن الصحي والعلاقات الدولية: يمكن أن يؤثر الأمن الصحي على العلاقات الدولية بشكل كبير، حيث يمكن أن يكون للتفاعلات الصحية الدولية تأثيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية، وقد يسهم في تشكيل سياسات الهجرة والتجارة والتعاون الدولي.

بشكل عام، يمكن القول إن الأمن الصحي أصبح جزءًا مهمًا من جدول أعمال العلاقات الدولية، ويتطلب التعاون الدولي والتنسيق للتصدي للتهديدات الصحية العالمية وضمان الصحة والسلامة العامة للمجتمع الدولي.

المطلب الأول: الدولة كفاعل في السياسة الصحية

لفهم دور الدولة كفاعل في السياسة الصحية، يجب أن نلقي أولاً شيء من الضوء على مفهوم السياسة الصحية والتي يمكن القول انها مجموعة من الإجراءات والقوانين والقرارات التي تتخذها

الحكومة والجهات ذات الصلة لتنظيم وتحسين الخدمات الصحية والرعاية الصحية في البلاد.

وعليه يمكن تلخيص دور الدولة في السياسة الصحية على النحو التالي[1]:

– تحديد الأهداف والأولويات: تلعب الدولة دورًا مهمًا في تحديد الأهداف والأولويات في مجال الصحة العامة. يتعين على الحكومة تحديد المشكلات الصحية الرئيسية التي يجب معالجتها وتحديد الأولويات في توفير الخدمات الصحية.

– تمويل الخدمات الصحية: الدولة تلعب دورًا مهمًا في توفير التمويل للخدمات الصحية من خلال ميزانيتها العامة. يجب على الحكومة تخصيص مواردها بشكل فعال لضمان توفير خدمات صحية عالية الجودة ومتاحة للمواطنين.

– تنظيم القطاع الصحي: الدولة تضطلع بدور تنظيمي هام في تنظيم قطاع الرعاية الصحية، بما في ذلك ترخيص ورقابة المستشفيات والمرافق الصحية وضمان جودة الخدمات الطبية.

– وضع السياسات واللوائح: تصدر الحكومة السياسات واللوائح التي تتعلق بالصحة العامة، مثل سياسات التلقيح والسياسات الصحية العامة وقوانين الصحة العامة.

– توجيه البحث والتطوير: تلعب الدولة دورًا في توجيه وتمويل البحث والتطوير في مجال الصحة لتحسين التشخيص وعلاج الأمراض وتطوير تقنيات جديدة.

– تعزيز الوعي الصحي: يمكن للحكومة تعزيز الوعي الصحي بين المواطنين من خلال حملات توعية وتثقيف حول مخاطر الأمراض وكيفية الوقاية منها.

– توزيع الموارد: تلعب الدولة دورًا في توزيع الموارد الصحية بشكل عادل لضمان وصول جميع المواطنين إلى الرعاية الصحية دون تمييز.

بشكل عام، يمكن القول إن الدولة تلعب دورًا حاسمًا في تحسين الصحة العامة وضمان توفر الرعاية الصحية للمواطنين. وتختلف أدوار ومسؤوليات الدولة في السياسة الصحية من بلد إلى آخر حسب النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في كل بلد.

[1] عمر بن سليمان، "السياسات العامة الصحية في الجزائر بين البعدين الوقائي والعلاجي"، في: ***https://www.asjp.cerist.dz/en/article/101652***، (2023/04/05).

المطلب الثاني: المنظمات الدولية في السياسات الصحية

تلعب المنظمات الدولية دورًا مهمًا في تشكيل وتنفيذ السياسات الصحية على الصعيدين الوطني والدولي. ولتبيان ذلك نستعرض فيما يلي أهم المنظمات الدولية الرئيسية الفاعلة دورًا في هذا المجال[1]:

1- منظمة الصحة العالمية:(WHO)

تابعة للأمم المتحدة، تعمل WHO على تحسين الصحة العالمية وتعزيز التعاون الدولي في مجال الصحة.

تطوع المشورة الفنية وتوفير الدعم للدول الأعضاء في وضع السياسات الصحية وتنفيذها.

تقدم معلومات وإحصائيات حول الأوبئة والأمراض وتنظيم الحملات العالمية لمكافحة الأمراض.

2- منظمة الأمم المتحدة:(UN)

تسعى الأمم المتحدة إلى تعزيز التعاون الدولي في مجملها، وتشمل مكونات متعددة مثل UNICEF و UNAIDSوغيرها.

تسعى هذه المنظمات إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة ذات الصلة بالصحة.

3- البنك الدولي:

يوفر الدعم المالي والفني للدول في تطوير البنية التحتية الصحية وتنفيذ البرامج الصحية.

4- منظمة الصحة العربية:(WHO EMRO)

تخدم منطقة شرق المتوسط وتعمل على تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الصحة.

5- الاتحاد الأوروبي:

يلعب دورًا كبيرًا في تطوير السياسات الصحية في دول الاتحاد الأوروبي، ويوفر دعمًا ماليًا وفنيًا.

6- المنظمات غير الحكومية:(NGOS)

[1] خولة بوناب وزردومي علاء الدين، رفيق بوبشيش، " المنظمات غير الحكومية ودورها في تحقيق التنمية الصحية"، في: ***https://aleph.edinum.org/7794***، (2023/03/01).

تلعب العديد من المنظمات غير الحكومية دورًا مهمًا في تقديم الرعاية الصحية وتنفيذ المشاريع الصحية في مختلف أنحاء العالم.

تعمل هذه المنظمات الدولية على تعزيز التعاون بين الدول، ونقل الخبرات والمعرفة في مجال الصحة، وتوفير الموارد المالية والتقنية الضرورية لمكافحة الأمراض وتعزيز الرعاية الصحية. تلعب دورًا حيويًا في التصدي للتحديات الصحية العالمية مثل الأوبئة والأمراض المزمنة والفقر. المنظمات الدولية تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل وتنسيق السياسات الصحية على الصعيدين الوطني والعالمي.

تعتمد أثر هذه المنظمات على قدرتها على التعاون والتنسيق مع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين لتطوير وتنفيذ السياسات الصحية الفعالة والمستدامة على الصعيدين الوطني والدولي.

المبحث الثاني: حوكمة الصحة العالمية

تشير حوكمة الصحة العالمية إلى الهياكل والآليات التي تدير وتنظم الجهود والسياسات الصحية على الصعيدين الوطني والعالمي و كما اسلفنا فمنظمة الصحة العالمية لها (WHO) دورًا رئيسيًا في تقوية حوكمة الصحة العالمية من خلال توجيه وتنسيق الجهود الدولية لمكافحة الأمراض وتعزيز الصحة العامة.

وبالإمكان ذكر العوامل الرئيسية في حوكمة الصحة العالمية على النحو التالي[1]:

– التنسيق الدولي: يتعين على البلدان والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التعاون والتنسيق في مجالات مثل مكافحة الأوبئة العالمية وتطوير اللقاحات والأدوية وتوزيعها.

– المعايير والتوجيهات: تقدم WHO توجيهات ومعايير علمية للبلدان حول كيفية التعامل مع مشكلات الصحة العامة. يتضمن ذلك تحديد أفضل الممارسات والإجراءات للتعامل مع مختلف التحديات الصحية.

– الرصد والتقييم: يجب على WHO وغيرها من المنظمات الصحية الدولية مراقبة الوضع الصحي العالمي وتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف الصحة العالمية.

[1] منال سخري ، " الحوكمة الصحية العالمية ما بعد جائحة كورونا: قراءة في الواقع والتحديات "، في: ***https://www.asjp.cerist.dz/en/article/153272***، (2023/06/05).

– توزيع الموارد: تساعد حوكمة الصحة العالمية في توزيع الموارد الصحية بين البلدان والمناطق بشكل عادل وفعال، بحيث يمكن للجميع الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية.

– التعليم والتوعية: يتعين على حكومات ومنظمات الصحة العامة تعزيز التوعية بالصحة وتوفير التعليم حول الوقاية من الأمراض وتعزيز السلوكيات الصحية.

– المشاركة المجتمعية: يجب أن تشمل حوكمة الصحة العالمية مشاركة المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية في عمليات اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات الصحية.

يتطلب تحقيق حوكمة صحة عالمية فعالة تعاونًا دوليًا قويًا وتزويد المنظمات الدولية بالموارد اللازمة لأداء أدوارها بفعالية. يجب أن تكون جميع الأطراف ملتزمة بالعمل معًا لمواجهة التحديات الصحية العالمية بشكل فعال ومستدام.

المطلب الأول: فواعل الدول

لاستيعاب فواعل الدول في سياق حوكمة الصحة العالمية يجدر بنا التعرف على الجهات والعوامل التي تؤثر على صياغة السياسات الصحية على الصعيدين الوطني والدولي. أو ما يعرف بالفواعل والتي تلعب دورًا هامًا في تحديد كيفية تعاون الدول والمنظمات الدولية للتصدي لقضايا الصحة العالمية. ولعل بعض أهم هذه الفواعل هي كالتالي:

– الحكومات الوطنية[1]: تعتبر الحكومات الوطنية الفاعل الأهم في وضع السياسات الصحية على مستوى الدولة. حيث يمكن للحكومات اتخاذ قرارات بشأن تخصيص الموارد للقطاع الصحي، وتطوير البنية التحتية، وتنفيذ برامج صحية، وتحسين جودة الرعاية الصحية.... الخ.

– المؤسسات الدولية[2]: تلعب المنظمات الدولية في صورة منظمة الصحة العالمية (WHO) والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية (WTO) دورا غاية في الأهمية من ناحية تعزيز التعاون

[1] محمد كاتب، " تعريف الحكومة ووظائفها وأشكالها والفرق بين الدولة والحكومة"، في: ***https://www.business4lions.com/the-government***، (2023/01/05).

[2] صابرين السعو، " مفهوم المنظمات الدولية"، في: ***https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9***، (2023/01/05).

الدولي بمجال الصحة. حيث أن هذه المؤسسات تهدف لتطوير المعايير الصحية العالمية وتوفير الدعم التقني والتمويل للدول النامية.

– المنظمات غير الحكومية[1]: ان دور المنظمات غير الحكومية (NGOs) بات في غاية الأهمية من ناحية توفير الخدمات الصحية والمساهمة بالرقي بالوعي الصحي، كما قد تكون لها تأثير في توجيه السياسات الصحية عن طريق سياسة الضغط والدعوة.

– القطاع الخاص[2]: تلعب للشركات الصحية وصناعة الأدوية والتكنولوجيا الطبية التابعة او المملوكة للخواص دورًا في تقديم الحلول الصحية والتقنيات الجديدة طالما التزمت مصلحة الصحة العامة.

– الأكاديميين والباحثين[3]: للأبحاث العلمية والتحليلات الأكاديمية دور في توجيه السياسات الصحية واتخاذ قرارات علمية انطلاقا من الحقائق العلمية.

– الجمهور ووسائل الإعلام[4]: بإمكان الجمهور ووسائل الاعلام زيادة الوعي بقضايا الصحة العالمية والتأثير في تشكيل الرأي العام ال جانب الضغط على الحكومات لاتخاذ إجراءات محددة.

– المنظمات المجتمعية والمجتمع المدني[5]: يؤدي المجتمع المدني دورًا هامًا في حث الحكومات على بذل خدمات صحية أفضل وتحسين الوعي بالقضايا الصحية.

---

[1] صالح حمليل، "المنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان"، في:
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/، (2023/03/01).

[2] مجد خضر، " مفهوم القطاع الخاص"، في:
https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5،(2023/01/05).

[3] سمير سليمان الجمل، "الصعوبات التي توا جه الأكاديميين في إعداد البحوث العلمية من وجهة نظرهم "، في:
https://portal.arid.my/ar-LY/Publications/Details/12758، (2023/02/16).

[4] حسام العطية،" انواع جمهور وسائل الاعلام"، في:
https://newmediawiki.com/2014/06/27/%D8%A7%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9-%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1-%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85/، (2023/03/22).

[5] رشا الصوالحة،" تعريف منظمات المجتمع المدني"، في:
https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A، (2023/08/01).

– القوى الاقتصادية والسياسية[1]: للدول صاحبة النفوذ الاقتصادي والسياسي تأثير كبير في توجيه تدابير الصحة العالمية وتوزيع الموارد والتمويل.

هذه الفواعل لا تعتبر محصورة وممكن أن يكون هناك عوامل إضافية تؤثر في حوكمة الصحة العالمية بناءً على السياق والتحديات المحددة، وتجدر الإشارة انه في سياق حوكمة الصحة العالمية تعد الدول كعوامل أساسية نظرا لأهميتها في تشكيل السياسات واتخاذ القرارات وتنفيذ الإجراءات التي تؤثر في الصحة العامة على الصعيد الوطني والدولي.

المطلب الثاني: منظمة الصحة العالمية

منظمة الصحة العالمية (World Health Organization)، المعروفة اختصارًا بـ WHO، هي وكالة تابعة للأمم المتحدة مختصة في قضايا الصحة العالمية. تأسست منظمة الصحة العالمية في عام 1948، ومقرها الرئيسي في جنيف، سويسرا. الهدف الرئيسي لهذه المنظمة هو تعزيز الصحة وتحسين مستوى الرعاية الصحية للسكان في جميع أنحاء العالم.

من بين مهام منظمة الصحة العالمية:

1. **تحسين الصحة العالمية**: تعمل على تحقيق أعلى مستويات الصحة لجميع الأفراد من خلال تطوير السياسات والبرامج الصحية.
2. **الوقاية من الأمراض**: تسعى للحد من انتشار الأمراض المعدية وتعزيز التوعية بالوقاية منها.
3. **الاستجابة للطوارئ الصحية**: تلعب دورًا رئيسيًا في التعامل مع الأوبئة والكوارث الصحية، مثل تفشي الأمراض الوبائية مثل وباء إيبولا وجائحة كوفيد-19.
4. **تحسين جودة الرعاية الصحية**: تعمل على تعزيز الجودة والفعالية في تقديم الرعاية الصحية وتعزيز الوصول إلى الخدمات الطبية الأساسية.
5. **تعزيز البحث الصحي**: تدعم الأبحاث العلمية في مجال الصحة وتعزز نقل المعرفة والتكنولوجيا.

[1] محمد سيد أحمد،" دور القوى الاقتصادية والسياسية في مواجهة الإرهاب من خلال وسائل الإعلام دراسة ميدانية وتحليلية على عينة من الجمهور والصحف المصرية"، في:
https://aafu.journals.ekb.eg/article_17164.html، (2023/02/01).

6. **تطوير المعايير والتوجيهات**: تضع معايير وتوجيهات دولية لتحسين مستوى الرعاية الصحية والوقاية من الأمراض.

7. **تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء**: تقدم الدعم والمشورة الفنية للدول الأعضاء لتطوير نظم الرعاية الصحية.

8. **التوعية والتثقيف**: تقوم بزيادة الوعي بقضايا الصحة وتوفير المعلومات الصحية للجمهور.

علما أن منظمة الصحة العالمية تعمل بالتعاون مع الدول الأعضاء والشركاء الدوليين والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية لتحقيق أهدافها في تحسين الصحة العالمية والقضاء على الأمراض والتحديات الصحية.

المطلب الثالث: دور الافراد في الصحة العالمية

دور الأفراد في الصحة العالمية له أهمية كبيرة، حيث يمكن لسلوكيات واختيارات الأفراد أن تؤثر بشكل مباشر على الصحة العامة وتلعب دورًا في تشكيل السياسات الصحية على المستوى الوطني والعالمي. إليك بعض الأمور التي توضح دور الأفراد في الصحة العالمية[1]:

– السلوكيات الصحية: تتضمن السلوكيات الصحية مثل التغذية السليمة، وممارسة النشاط البدني، وتجنب التدخين والكحول، والالتزام باللقاحات. هذه السلوكيات تلعب دورًا مهمًا في الوقاية من الأمراض وتعزيز الصحة العامة.

– الوعي الصحي: الأفراد يمكنهم المساهمة في زيادة الوعي الصحي بين مجتمعاتهم، وذلك عبر نشر المعلومات الصحيحة حول الأمراض والطرق الوقائية والرعاية الصحية.

–. التبرع بالدم والأعضاء: التبرع بالدم والأعضاء يمكن أن ينقذ الأرواح ويساهم في توفير الرعاية الصحية للمحتاجين في جميع أنحاء العالم.

– التطوع في الرعاية الصحية: الأفراد يمكنهم المساهمة بشكل مباشر في تقديم الرعاية الصحية من خلال العمل التطوعي في المستشفيات والعيادات ومنظمات غير حكومية.

[1] التعليق العام رقم 14 الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه (المادة 12) " في: ***http://hrlibrary.umn.edu/arabic/cescr-gc14.html***، (2023/03/02).

– الامتثال للسياسات الصحية: الالتزام بالسياسات الصحية المفروضة من قبل الحكومات والمنظمات الصحية الدولية يمكن أن يساهم في تحسين الصحة العامة والسيطرة على الأمراض المعدية.

– التوعية بالأمراض المعدية: تقديم المساهمات في جهود الكشف المبكر والتوعية بالأمراض المعدية يمكن أن يساهم في الحد من انتشارها والوقاية منها.

– الضغط على السياسات الصحية: يمكن للأفراد التأثير على صانعي القرار على المستوى الوطني والدولي من خلال النضال من أجل سياسات صحية أفضل ومزيد من التمويل للقطاع الصحي.

– المشاركة في الأبحاث الصحية: المشاركة في الأبحاث الصحية والاختبارات السريرية يمكن أن تسهم في تطوير علاجات جديدة وتحسين الرعاية الصحية.

–الاهتمام بالصحة النفسية: الاهتمام بالصحة النفسية والبحث عن المساعدة عند الحاجة يلعب دورًا هامًا في الحفاظ على الصحة العامة.

–التضامن الاجتماعي: تعزيز التضامن الاجتماعي والمشاركة في جهود مكافحة الأمراض ودعم الفئات الضعيفة يمكن أن يسهم في تعزيز الصحة العامة على الصعيدين الوطني والعالمي.

بشكل عام، يمكن للأفراد أن يكونوا عوامل فعالة في تعزيز الصحة العالمية من خلال تبني سلوكيات صحية والمشاركة في جهود مكافحة الأمراض والمساهمة في التحسينات على مستوى الصحة الوطني والدولي.

المبحث الثالث: مهددات الأمن الصحي في العلاقات الدولية

تزداد أهمية الأمن الصحي في العلاقات الدولية مع تفشي الأوبئة والأمراض المعدية على مستوى عالمي. إليك بعض المهددات الرئيسية للأمن الصحي في العلاقات الدولية[1]:

– الأمراض المعدية الوبائية: الأمراض مثل فيروس كورونا المستجد (COVID-19) تمثل تهديدًا كبيرًا للأمن الصحي العالمي. هذه الأوبئة يمكن أن تنتشر بسرعة عبر الحدود الوطنية وتؤثر على الصحة العامة والاقتصاد.

[1] ميقان بروك، " Top 10 Threats to Global Health Include Flu Pandemic, Air Pollution "، في: ***https://www.medscape.com/viewarticle/907904***، (2023/03/02).

– نقص التمويل والبنية التحتية: تقليل الاستثمار في الرعاية الصحية والبنية التحتية الصحية يمكن أن يجعل الدول غير مستعدة لمواجهة الأوبئة والأمراض المعدية.

– التحديات البيئية: التغير المناخي وانبعاثات الغازات الدفيئة يمكن أن يؤديان إلى انتشار بعض الأمراض المعدية بشكل أكبر. على سبيل المثال، انتشار مرض الحمى النزفية الاستوائي يمكن أن يتزايد في المناطق الاستوائية بسبب التغير المناخي.

– الأزمات الإنسانية والنزاعات: في مناطق النزاع والأزمات الإنسانية، يمكن أن تزيد الظروف السيئة من انتشار الأمراض وتعقيد الجهود لاحتوائها.

– نقص الأمان الصحي العالمي: عدم التعاون الدولي ونقص الأمان الصحي العالمي يمكن أن يجعل الدول غير مستعدة للتعامل مع الأوبئة ويمكن أن يزيد من تفشيها.

– توزيع اللقاحات والعلاجات: توزيع اللقاحات والعلاجات بشكل عادل ومنصف على مستوى عالمي يمكن أن يكون تحديًا، حيث يمكن أن تكون للدول ذات الدخل المرتفع وصولًا أسرع لهذه الإمكانيات.

– الأمن السيبراني: التهديدات السيبرانية تستهدف أحيانًا البنية التحتية الصحية والمؤسسات الصحية، مما يمكن أن يؤدي إلى انقطاع الخدمات الصحية وتعطيل الجهود الصحية.

– التعاون الدولي والتنسيق: نقص التعاون والتنسيق الدولي في مجال الأمان الصحي يمكن أن يقوض الجهود العالمية لمكافحة الأوبئة.

هذه المهددات تظهر أهمية تعزيز التعاون الدولي في مجال الصحة العامة وتطوير الاستعداد والاستجابة للأزمات الصحية العالمية.

وبشكل عام يمكن القول إن مهددات الأمن الصحي أصبحت موضوعا هامًا في العلاقات الدولية، وخاصة بعد تفشي وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد–19) وتأثيره الكبير على الصحة العامة والاقتصادات العالمية وتظهر هذه المهددات كيف أن الأمن الصحي أصبح جزءًا أساسيًا من أمن الدول والأمن الدولي، وتتطلب استجابة دولية تعاونية للتصدي لهذه التحديات والحفاظ على الصحة العامة العالمية.

المطلب الأول: المهددات على المستوى الوطني

مهددات الأمن الصحي على المستوى الوطني: تختلف من دولة إلى أخرى وتعتمد على العديد من العوامل المحلية والإقليمية والدولية. ومن بين هذه المهددات[1]:

– الأمراض المعدية: انتشار الأمراض المعدية مثل الإنفلونزا والتهاب الكبد والداء الكروني يمكن أن يشكل تهديدًا كبيرًا للأمن الصحي الوطني.

– الامراض غير المعدية: تشمل الأمراض غير المعدية مثل السكري وأمراض القلب والسمنة، وهذه الأمراض تزداد انتشارًا وتؤثر على صحة الشعب والتكاليف الصحية.

– الامراض المزمنة: تزداد حالات الأمراض المزمنة مثل السرطان وأمراض الجهاز التنفسي المزمن بشكل متزايد، وتمثل تحديات كبيرة للقطاع الصحي.

– الحوادث والكوارث: الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات والكوارث البيئية يمكن أن تؤدي إلى أزمات صحية على المستوى الوطني.

– الإمدادات الطبية والتحصيل الصحي: نقص في المستلزمات الطبية والأدوية وتحديات التحصيل الصحي يمكن أن يؤثر على القدرة على تقديم الرعاية الصحية.

– تغيرات البنية التحتية: البنية التحتية الصحية الضعيفة قد تعيق القدرة على التصدي للأمراض والكوارث.

– التحديات البيئية: تلوث الهواء والمياه والتغيرات المناخية يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات صحية سلبية.

– السكان والديموغرافيا: تغيرات في هياكل السكان وتزايد السكان يمكن أن يؤدي إلى زيادة الضغط على النظام الصحي.

[1] خالد بن سلطان بن عبد العزيز "أبعاد الأمن الظني"، في:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec13.doc_cvt.htm، (2023/03/02).

– الصراعات والأمن الوطني: الصراعات والأمان الوطني يمكن أن يؤثران على القدرة على تقديم الرعاية الصحية وإدارة الأمراض.

– الصحة العامة والسياسات الصحية: سياسات الصحة العامة والاستثمار في القطاع الصحي تلعب دورًا حاسمًا في تحديد مدى استدامة الأمان الصحي الوطني.

تلك مجرد أمثلة على المهددات التي يمكن أن تؤثر على الأمن الصحي على المستوى الوطني، وتحديد هذه المهددات وتصميم استراتيجيات لمواجهتها تعتبر جزءًا أساسيًا من التخطيط للرعاية الصحية والصحة العامة على الصعيدين الوطني والدولي.

المطلب الثاني: المهددات على المستوى العالمي

مهددات الأمن الصحي على المستوى العالمي تشمل تحديات ومخاطر قد تؤثر على الصحة العامة على نطاق عالمي، وتشمل[1] :

– الأوبئة والأمراض الوبائية: الأمراض المعدية مثل فيروس كورونا (كوفيد–19)، وإبولا، والإنفلونزا الجديدة تشكل تهديدات كبيرة للصحة العامة العالمية وقد تنتشر بسرعة عبر الحدود.

– التهجير الصحي واللاجئين: الأزمات الصحية والأمان الصحي قد تدفع بالسكان إلى الهجرة والتنقل الدولي، مما يزيد من تحديات الأمان الصحي على مستوى العالم.

– النقص في الموارد الصحية العالمية: قد يواجه العالم نقصًا في الموارد الصحية مثل الأدوية والأجهزة الطبية واللقاحات، مما يعيق القدرة على التصدي للأوبئة.

– تغير المناخ والبيئة: يمكن أن يؤدي التغير المناخي إلى تغير انتشار الأمراض المعدية وتأثيرات صحية سلبية على الإنسان.

[1] سندس المذلوح، "المهددات العشرة الأولى للصحة العالمية "، في: ***hhttps://n-scientific.org/25156***، (2023/04/02).

– الأمان الحيوي والكيميائي: التهديدات بالأسلحة البيولوجية والكيميائية تمثل تهديدات خطيرة للأمن الصحي العالمي.

– تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يؤثر على خصوصية المعلومات الصحية وأمانها.

– توزيع غير عادل للأدوية واللقاحات: توزيع غير عادل للأدوية واللقاحات يمكن أن يؤدي إلى عدم القدرة على التصدي للأوبئة بشكل فعال في مناطق معينة.

– الصراعات والحروب: الصراعات والنزاعات المسلحة يمكن أن تعرقل الجهود الإنسانية والطبية للتصدي للأمراض وتقديم الرعاية الصحية.

– قوى الضغط الديمغرافية: زيادة عدد السكان وتغير هياكلهم تمثل تحديات للرعاية الصحية وتأثيرات على الصحة العالمية.

– التحضير والتعاون الدولي: التحضير الجيد والتعاون الدولي في مجال الصحة يعتبران ضروريين للتصدي للأمراض والأوبئة على الصعيدين الوطني والدولي.

تظهر هذه المهددات أهمية التعاون الدولي والاستجابة السريعة والتحضير لمواجهة التحديات الصحية على المستوى العالمي، حيث يمكن أن تؤثر هذه التهديدات على الاقتصادات الوطنية والاستقرار العالمي.

المطلب الثالث: الأمن الصحي في إطار الأمن الإنساني

لضمان الأمن الصحي العالمي تتحمل دول العالم مسؤوليات العمل بشكل جماعي للتصدي للمخاطر الصحية وتوفير الموارد الضرورية والقدرات التقنية التّي تحتاج إلى تطبيق المعايير العالمية المطلوبة. ولما كان الامن الصحي لا يستقل بذاته عن المفهوم العام للأمن والسلم الدوليين وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة ويشكل مرتكزا أساسيا في بناء الأمن الإنساني فإنّ معالجة إشكالية التأثيرات التّي تنتج عن تحقيق الأمن الصحي لا يمكن معالجتها باستقلالية عن فكرة الأمن الإنساني باعتبار الإنسان هو المحور الرئيس في كلا المفهومين وباعتبار أنّ

العلاقات الدولية في حدّ ذاتها مرجعها إلى البحث عن تحقيق رفاه الإنسان والمضي به قدما طبقا لنص المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة[1].

من أبرز مبادرات الدول في مجال تكريس مفهوم الأمن الإنساني على الصعيد الدولي الرؤيا اليابانية والكندية والتّي اتسمت بالاتساع وقامت بشكل أساسي على فكرة التحرر من الفقر وتقاربت مع ما طرحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكان هدفها الرئيسي تأمين الحاجات الأساسية للإنسان، الاقتصادية الاجتماعية والصحية والبيئية والغذائية، وترى حكومة اليابان أنّ الأمن الإنساني يقوم على حماية حياة الأفراد وكرامتهم والحفاظ عليها، وهو ما يتم تحقيقه بضمان الحرية من الفقر ومحاربة الأوبئة والأمراض المتنّقلة من خلال مجموعة من المبادرات التّي أطلقتها من أبرزها المبادرة التّي أسفرت عن إنشاء لجنة الأمن الإنساني عام 1999. في حين ركزت الرؤية الكندية على فكرة التحرر من الخوف و الحد من استخدام القوة والعنف عن طريق عدد من السبل كمكافحة انتشار الألغام الأرضية والكف عن تجنيد الأطفال وتشجيع دور القانون الدولي الإنساني ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة وإصلاح القطاعات الأمنية وانعكست اهتمامات كندا هذه بمبادرة أطلقت عام 1999 أسفرت عن إنشاء شبكة الأمن الإنساني "Security Network human " التّي تضم في عضويتها عددا من الدول بقيادة كندا، النرويج، سويسرا، الأردن، مالي، اليونان، جنوب أفريقيا، هولندا وتايلاندا... وغيرها من الدول بهدف العمل على الوصول إلى رؤية مشتركة عن الأمن الإنساني[2].

انطلاقا من فكرة برنامج الأمم المتحدة للتنمية الداعية إلى ضرورة تحويل الاهتمام من التركيز الأمني الخاطئ على القوة العسكرية إلى مفهوم أمني متكامل محوره الإنسان، يعرف البرنامج الأمن الإنساني بأنّه " التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف " في تقريره حول التنمية الإنسانية لسنة 1994 وعليه فإنّ للأمن الإنساني شقين من منظور البرنامج هما: التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة [3].

---

[1] نص الفقرة 3 من المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة.

[2] عيسى، ***مرجع سابق***، ص 69.

[3] مصطفى كردا لواد، ***دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في ترقية الأمن الإنساني***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام تخصص: حقوق الإنسان والأمن الإنساني، (جامعة سطيف2، 2014/2013)، ص 107.

وبما أنّ الأمن الإنساني يتجاوز المسائل العسكرية فإنّ التهديدات الأمنية الحالية لا تشمل الحرب فقط بل تتعدى ذلك، لتشمل تشكيلة واسعة من التهديدات استعرضها البرنامج عبر تقاريره المتتالية مثل العنف الأهلي والإرهاب والجريمة المنظمة والفقر والجوع والأمراض المعدية والتدهور البيئي وغيرها من التهديدات المختلفة [1]. وانطلاقا من قائمة تهديدات الأمن الإنساني التّي لا يمكن حصرها حسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية [2]. فإنّ مكوّنات الأمن الإنساني تقسّم إلى سبع قطاعات أمنية هي: الأمن الاقتصادي، الأمن السياسي، الأمن المجتمعي، الأمن البيئي، الأمن الغذائي، الأمن الشخصي والأمن الصحي ولم يكتف برنامج الأمم المتحدة للتنمية بشكل حصري بإيراد سبعة أبعاد فقط للأمن الإنساني، بل تحدث عن أبعاد أخرى على سبيل الاشتقاق وأبعاد أخرى على سبيل التأسيس[3].

إن المحاولات الجدّية لتحديد مضمون وأبعاد الأمن الصحي ظهرت مع أعمال لجنة الأمن الإنساني "Commission On Humain Security" التي نصبت عام 2001م بغرض دمج الأمن الإنساني في مختلف نشاطات الأمم المتحدة، وقد اعتبرت هذه اللجنة أنَّ الأمن الصحي لا يعني مجرد حالة غياب المرض، وإنما هو حالة رفاه متكاملة من الصحة العقلية والجسمية والاجتماعية التي بها الفرد.

وأوردت ذات اللجنة في تقريرها الصادر عام 2003م أربعة قضايا صحية ترتبط بشكل مباشر بمفهوم الأمن الإنساني في بعده الصحي وهي[4]:

6-حجم عبء المرض في الحاضر والمستقبل.
7-الحاجة الملحة التي يفرضها الشأن الصحي بضرورة التحرك السريع لمواجهة ما يتهدده.
8-عمق ومدى تأثير الشأن الصحي على المجتمع.

[1] برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2005، ص152 – 158

[2] برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، ص24

[3] كردا لواد، ***المرجع السابق***، ص110

[4] عبد الحق بن جديد، مراد بن قيطة، ***مرجع سابق***، ص 48.

9-العوامل الخارجية التي يمكن لها أن تكون سببا و/أو مؤثرا على بعض الأمراض أو صحة الأفراد والأماكن.

وحدد التقرير في ذات السياق، ثلاث مصادر تهديد تؤثر بشكل مباشر على صحة الفرد، التي تتحول بدورها لتهديدات للأمن الإنساني وهي: الأمراض المعدية العالمية، النزاعات والكوارث الإنسانية، الفقر وعدم المساواة وقدمت اللجنة تصورا توضيحا لطبيعة العلاقة ما بين الأمن الصحي والأمن الإنساني من خلال الشكل التالي[1]:

شكل رقم 03: الصحة وروابطها مع الأمن الإنساني

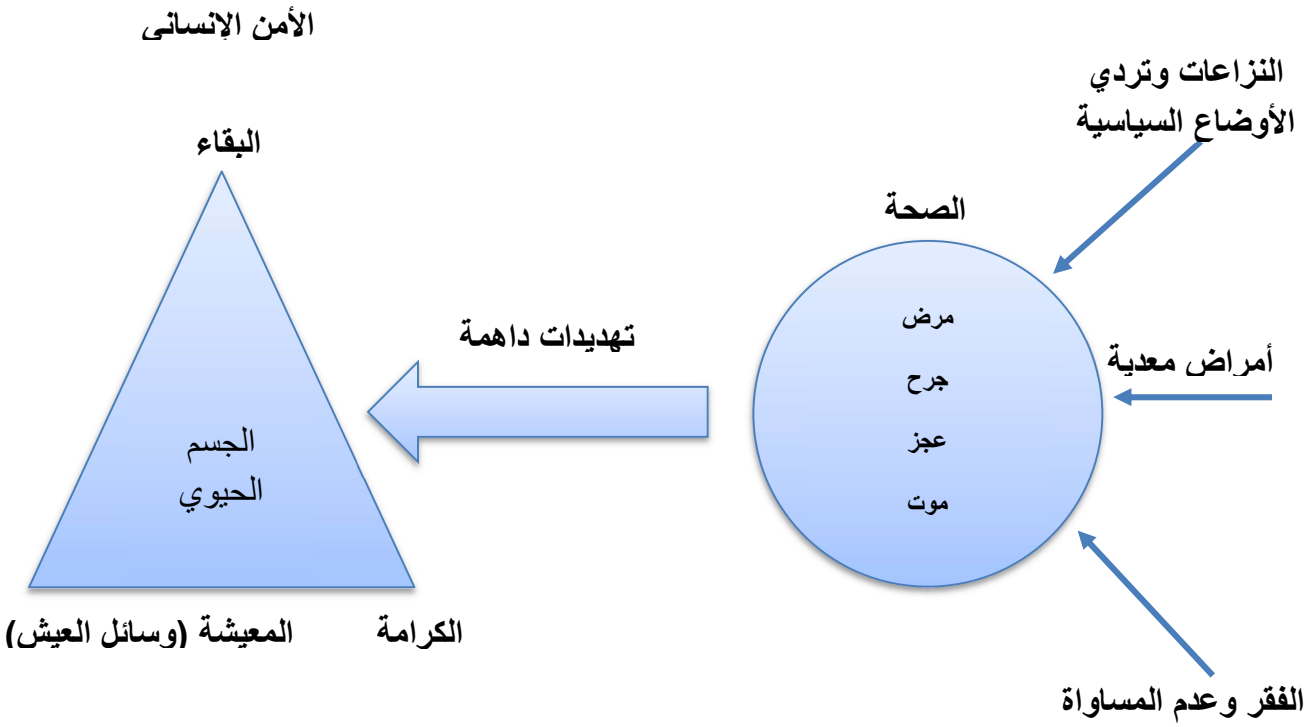

إذن وفق العلاقة المبينة في الشكل أعلاه، ربط تقرير اللجنة ما بين الأمن الصحي والأمن الإنساني بشكل مباشر فالنزاعات والأمراض المعدية والفقر وعدم المساواة تؤثر بشكل حاسم على الوضع الصحي للإنسان، فهي قابلة للتحول فيما بعد إلى تهديدات داهمة للكرامة الإنسانية أو معيشة الأفراد أو تشكل خطرا على حياة الإنسان وبقائه.

[1] **المرجع نفسه**، ص48.

غير أن مضمون الأمن الصحي لم يحدد بشكل أكبر إلا من خلال التقرير العالمي للصحة الذي صاغته منظمة الصحة العالمية عام 2007 تحت مسمى "مستقبل آمن: الأمن الصحي العام العالمي في القرن 21م " " **World: Global Public Health Security In The 21st Century**" والذي قدم فيه التقرير نظرة شاملة عن الوضع الصحي العالمي وحدد من خلاله مفهوم الأمن الصحي على أنه "مجمل الأنشطة اللازمة المعدة بشكل مخطط له أو مناطق وعبر مختلف الحدود"[1]. ويندرج ضمن هذا التعريف أي نشاط له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشأن الصحي بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بإنشاء المستشفيات والمراكز الصحية والتزود بالأدوية وإنتاجها ومختلف الأنشطة الأخرى ذات الصلة بموضوع الصحة العامة.

- **الأمن الصحي العالمي في ظل كوفيد19:**

أشارت العديد من اللوائح والتقارير الدولية على تبني فكرة الأمن الصحي كأحد أبعاد الأمن الإنساني، معتمدة على المفهوم الذي أوردته منظمة الصحة العالمية، مثل تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر سنة 2009 التي اعتبرت الأمن الصحي ظاهرة إنسانية ذات طابع دولي متعدد الأبعاد له ارتباط بمجالات أخرى سياسية، اقتصادية وبيئية، وأن مقاربة الأمن الإنساني في هذا المجال ترتكز على التصدي للمخاطر المحلية والدولية لمنع انتشار هذه المخاطر.

رغم المساعي الدولية لتحقيق أمن صحي عالمي موحد خلال العقود الماضية، والتي كانت البداية الفعلية لها مع ظهور فيروس نقص المناعة (الإيدز) الذي شكل دافعا رئيسيا في الربط أن أزمة كوفيد 19 أظهرت أوجه الخلل التي تعتري منظومة الأمن الجماعي الدولي التي كانت ترتكز بالأساس على المصادر التقليدية من صراعات ونزاعات مسلحة

[1] **المرجع نفسه**، ص 49.

باعتبارها مهددات الأمن والسلم الدوليين ومتجاهلين المصادر الجديدة من التهديدات غير منتظرة مثل الأوبئة العابرة لحدود[1].

كشف فيروس كوفيد19 ضعف الآليات الدولية للعمل الجماعي، صحيح أنه هناك منظمات متخصصة مثل المنظمة العالمية للصحة، ولكنها ليست لها سلطة فوقية يمكن م خلالها إلزام الدول على انتهاج هذا المسار أو ذلك، خاصة تحرى الشفافية في تقديم المعلومات حول هذا الوباء.

في ظل الهاجس الذي شكله الوباء انفردت الدول لمواجهة الأزمة واختلفت طرق وأساليب الاستجابة بينها، هذا الاختلاف ناتج في تحديد كل دولة لمفهوم الأمن الصحي وكذا تجاربها الخاصة في مكافحة الأمراض والأوبئة فمثلا: الدول الأسيوية والتي كانت لها تجارب عديدة مع الأمراض والأوبئة ساهمت من رفع حالة الطوارئ الصحية لديها. بالمقابل كان مفهوم الأمن الصحي لدى أغلب الدول الأوروبية يقتصر على الاهتمام بجوانب محددة وليس كمفهوم شامل للأمن الصحي نظرا لمحدودية انتشار الأوبئة والأمراض خلال العقود الماضية.

الولايات المتحدة هي الأخرى شهدت استهتارا من طرف رئيسها على الرغم من تحذيرات خبراء أمريكيين في مجال مكافحة الأمراض المعدية والأوبئة والأمن البيولوجي.

أما على المستوى العربي لم يكن هناك انتشار للفيروس إلا بعدما عرف تفشيا رهيبا في الدول الأوروبية، وكانت الحالات الأولى قادمة من الخارج فكانت قد أخذت الدرس من الدول الأوروبية وخاصة إيطاليا، كما أن عدم القدرة الأجهزة الصحية العمومية والمستشفيات على استيعاب المرض وضعف الأنظمة الصحية من حيث الموارد البشرية أو المواد الصيدلانية، أدى إلى المسارعة في اتخاد إجراءات وقائية شديدة، على الرغم من أنها غير قادرة على تحمل النتائج الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تدابير الوقاية.

[1] نبيل زخنين، ***الأمن الصحي في السياسة الدولية أزمة كوفيد 19 نموذجا***، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022/2021)، ص 70.

- **سيناريو تدهور الأمن الصحي العالمي:** كشف نتائج مؤشر الأمن الصحي العالمي عن بيانات تؤكد أن أكثر الدول تحصلت على تقييم منخفض في المؤشرات المتعلقة بقدرة على التعامل مع الأوبئة وهو ما يشمل حتى على الدول ذات الدخل العالي وأشار التقييم أن متوسط الدرجة الإجمالية لمؤشر الأمن الصحي العالمي بين الدول يبلغ 42.2 من أصل 100 درجة[1] .

إن حالة الخوف العالمية التي ولدها فيروس كوفيد19 دفع العالم إلى أزمة اقتصادية عميقة، ذلك لأن الخوف هو المحرك الأساسي لعملية اتخاد القرار، على ما يبدو استمرار الآثار السلبية لأزمة كوفيد19 قد تتسبب بخسائر اقتصادية حادة لا سيما للدول الفقيرة لفترات تطول أو تقصر بحسب آليات تكيف العامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكل دولة.

- **مؤشرات تدهور الأمن الصحي العالمي:** في دراسة قام بها مركز " **راند** " وهو مركز التفكير الأمريكي حيث تؤكد هذه الدراسة أن العديد من أخطار الأمن الصحي العالمي من غير المحتمل أن تجد حلولا بعد 25 سنة القادمة، وتحديات جديدة ستتضاعف حدتها بلا شك، بالإضافة الى المؤشرات التالية:

1- صعوبة احتواء الفيروس.
2- قصور النظم الصحية الحالية في بعض الأقاليم.
3- دور الصين المتأخر في احتواء المرض.
4- نشوب حروب اقتصادية.
5- تصاعد تهديدات الأمن الغذائي.

إن الأزمة الصحية التي يعيشها العالم اليوم كانت بمثابة لحظة كاشفة عن فشل معظم الأنظمة الصحية في مواجهة مثل هذه الأزمات الصحية وفشل النظام الحالي في تنسيق الجهود للتصدي للمخاطر الحدقة بالعالم. كما لفتت هذه الأزمة العالمية انتباه جميع دول العالم إلى أن الأمن الصحي لا يقل أهميته عن الأمن العسكري، أن توجه قدر ولو بسيط من الموارد نحو

[1] العظم ايثار، " الإستعدادات للجائحة العالمية "، في: ***a/ghad.com***، (مارس 2020).

الاهتمام بهذا البعد عن أبعاد الأمن الإنساني كفيل بأن يحمي البشر من أضرار ومخاطر تفوق بكثير مخاطر الصراعات والحروب العسكرية كما أنها قد أسست لتحول في طبيعة سياسات الأمن الوطني والقومي والدولي.

كخلاصة لهذا الفصل يمكن القول إن مضامين الأمن الصحي في العلاقات الدولية مجال يعتمد ويرتبط بالجهود الدولية المبذولة للحفاظ على صحة الإنسان وسلامته ضمن السياق العالمي. ذلك انه أحد اهم عناصر الأمن الوطني والدولي، وتزداد اهميته في العصر الحديث بسبب تأثير الأوبئة والأمراض المعدية على الاقتصادات والأمن الوطني، كما تدل مضامين الأمين الصحي دلالة واضحة على الجهود والتدابير التي تتخذها الدول والمنظمات الدولية لحماية صحة مواطنيها وضمان استقرار الصحة العامة على المستوى الدولي. يعتبر الأمن الصحي جزءًا أساسيًا من الأمن الشامل ويؤثر بشكل مباشر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الدول وعبر الحدود.

الفصل الثالث: تحديات ضمان الأمن الصحي

المبحث الأول: تأثيرات العولمة في انتشار التهديدات الأمنية الصحية الجديدة

تعتبر العولمة من أهم الظواهر التي أثرت في العلاقات الدولية على المستوى الأمني والتي كان لها أثر كبير في تغيير المفهوم الابسمولوجي للأمن، إن العالم الذي نعيش فيه يشهد ثورة على مستوى التكنولوجيات المتطورة وسائل النقل الفائقة السرعة، فلقد فضاء مسطح تنعدم فيه الخطوط الجغرافية المحددة للأقاليم السيادية للدول، تبرز فيه المناطق الرمادية أو الضبابية التي أثرت بدورها على المفهوم التقليدي للدولة الويستفالية، وفي نفس الوقت شكلت تهديد أمنى دولي للمنظمات الدولية وتحدي كبير للجهود الدولية في مجال تعزيز الصحة وضمان سلامة المواطنين ضد الأخطار الصحية المعدية والفائقة الانتشار، ، ومن أجل ربط العولمة كمتغير وسيط في العلاقة التي تجمع وحدات النظام الدولي المتفاعلة فيما بينها، مع التهديدات الأمنية الصحية الجديدة، سوف نتناول في هذا الفصل الدور الذي تلعبه مخرجات العولمة في تحديد هوية وسلوك التهديدات الأمنية الصحية العالمية، وذلك على المستوى القومي والدولي.

المطلب الأول: التطور التكنولوجي الهائل في مجال المواصلات والتواصل والمعلومة.

أ- تأثير التطور التكنولوجي في سرعة انتشار فيروس كورونا:

إن التهديدات الأمنية الصحية التي عرفتها تعود إلى القرون الوسطى أين انتشر الطاعون في أوروبا، بيد أن حركية الأفراد والبضائع كانت بطيئة مما جعل الأوبئة منحصرة في أقاليم معينة، مما لم يعطيها صبغة الجائحة العالمية، أما الإنفلونزا الإسبانية مع بداية القرن العشرين شكلت أول تحدي عالمي مصدره تهديد أمني صحي[1]، وذلك بسبب انتقال الإنفلونزا الإسبانية من مصدرها إلى إفريقيا وأمريكا، مما شكل تهديدا عالميا ويرجع ذلك إلى بداية تطور الرحلات البحرية للمسافرين بين القارات، أما فيما يخص الاختلاف الجوهري بين تهديد الإنفلونزا الإسبانية وفيروس كورونا يكمن على مستوى المعلومة والتحكم فيها، وفي سرعة انتشارها.

إن نهاية الحرب الباردة عجلت من انتشار التطور التكنولوجي في مجال المواصلات والتواصل والمعلومة، حيث أسهمت الأحادية القطبية في هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المعلومة بحكم احتكارها للأقمار الصناعية التي يمكن من خلالها نشر المعلومات المغلوطة حول الأمراض والأوبئة مما يشكل تهديد أمني لدول التي تعاني من وهن قوتها الذكية[2].

- لقد أوضحت جائحة كورونا للعالم مدى تأثير التطور الرهيب في مجال الموصلات حيث أن سرعة انتقال الأفراد سهلت من زيادة انتشار الفيروس، فلقد عرفت القرون الوسطى العديد من الأوبئة التي لم تصفوا إلى المستوى العالمي كما هو الحال في جائحة كورونا، فلقد اقتصرت الأوبئة على رقعة جغرافية محدودة بمدى محدودية وسائل النقل وسرعتها[3].
- توضح الخريطة مدى انتشار فيروس كورونا في شهر مارس 2020، فالملاحظ هو انتشار الفيروس في أوروبا وأمريكا بالمقارنة بإفريقيا، ويرجع ذلك إلى ضعف حركة المواصلات بين

[1] Martini M., Gazzaniga V., Bragazzi N.L., Barberis I. The Spanish influenza pandemic: a lesson from history 100 years after 1918. *J. Prevent. Med. Hygiene.* 2019;60

[2] Sandrina Antunes and Isabel Camisão, "REALISM," in International Relations Theory, Stephen McGlinchey et al. (Minneapolis, MN: Open Textbook Library, 2017), pp. 15-21.

[3] Wu T., Perrings C., Kinzig A., Collins J.P., Minteer B.A., Daszak P. Economic growth, urbanization, globalization, and the risks of emerging infectious diseases in China: a review. *Ambio.* 2017;46(1):18–29.

- الصين التي هي مصدر الفيروس والدول الإفريقية، بعكس الدول الأوروبية والولايات المتحدة التي هي أكثر اتصالا بالصين على مستوى حركة الأفراد والبضائع[1]

المصدر: تقرير جامعة جونز هوبكينز الأمريكية ماريلاند على بؤر إنتشار كويفيد 19

تعتبر الأزمات الصحية عابرة للحدود كمظهر من مظاهر العولمة السلبية[2]، حيث أن انتقال الأمراض من قارة إلى قارة أخرى يستغرق بضعة ساعات قليلة، ويعود ذلك إلى التطور الرهيب الناتج عن مخرجات العولمة، من المواصلات الفائقة السرعة التي يمكن نقل الأفراد من الصين إلى أوروبا في بضعة ساعات محدودة، وبرغم من الغلق الذي مارسته دول العالم على حدودها، في محاولة لحد الانتشار، بيد أن الهيمنة العالمية للاقتصاد الصيني نسفت جميع أنواع الغلق أمام المسافرين، حيث أن البضائع التي يتم تصديرها من الصين إلى جميع أنحاء العالم لم

[1] Tatem A.J., Hay S.I., Rogers D.J. Global traffic and disease vector dispersal. *Proc. Natl. Acad. Sci.* 2006;103(16):6242–6247

[2] Berlinguer G. Globalization and global health. *Int. J. Health Serv.* 1999;29(3):579–595.

تستطع دول العالم الاستغناء عليها، حيث أثبتت الإحصائيات أنه مع عملية الغلق التام لرحلات المسافرين إلا أن الفيروس استمر فالانتشار، ويعود ذلك إلى ارتباط اقتصاديات دول العالم مع بعضها البعض بفعل العولمة[1].

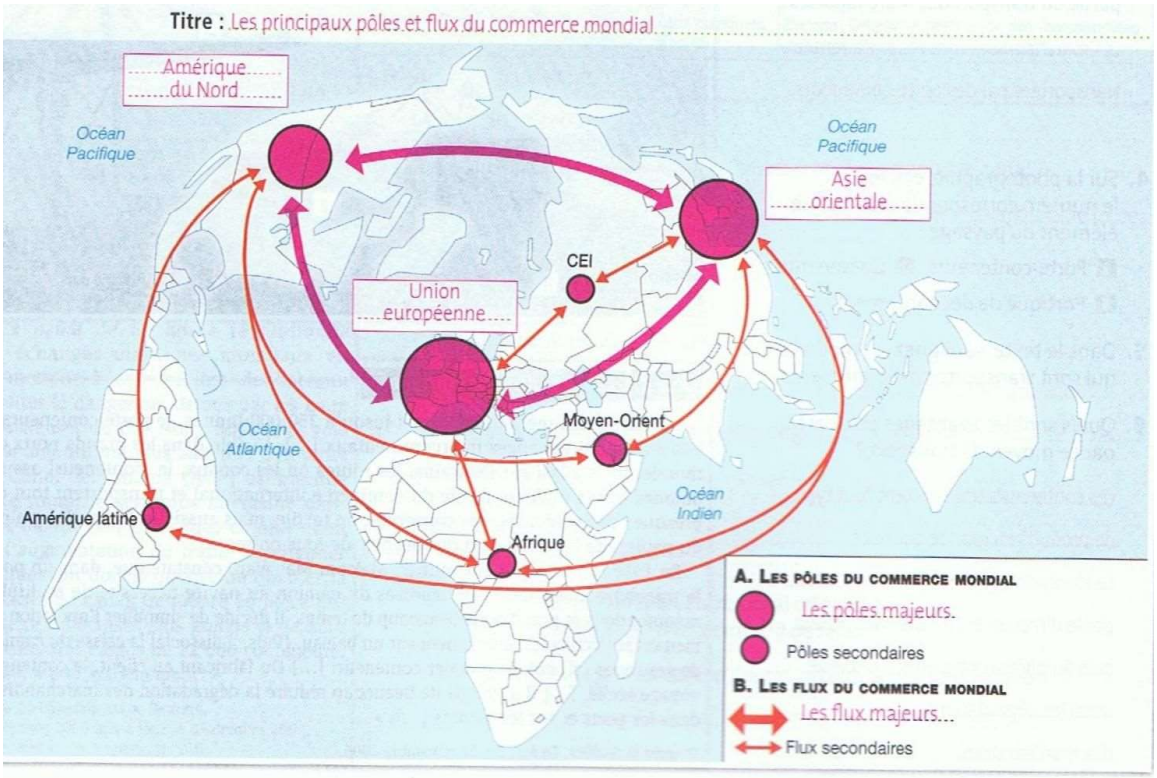

المصدر : World trade | SIMCenter (wrsc.org)

[1] Ibid, p590.

المطلب الثاني: تأثير العولمة في تكيف التهديدات الأمنية الصحية الجديدة

أ- وسائل النقل وسرعة انتقال الأفراد والسلع:

إن الثورة الصناعية والتطور التكنولوجي والتقني ساهما في زيادة حجم الإنتاج كما ونوعا، وشساعة شبكات الطرق وكثافة خطوط الملاحة الجوية والبحرية، وتطور العلاقات التجارية الدولية، كل هذا وغيره أثر بقوة في انتشار الوباء واكتسابه البعد الدولي العابر للدول والمجتمعات[1].

ظهر الوباء في مدينة ووهان (الصين)، في فترة ديسمبر 2019 وفي 11 مارس 2020 أعلنت المنظمة العالمية للصحة كونه وباء دوليا، بعد انتقاله إلى دول أخرى كإيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بشكل واسع[2].

ما شهدته الدول من تقدم تكنولوجي وتقني في عصر العولمة ساهم كثيرا في عبور المعارف والاختراعات والمهارات حدود الدول، وانتشرت بصورة طوعية وغير طوعية، تارة مقابل المال، وتارة كونها وصلت حد الموروث الحضاري في جانبه العلمي والتقني فتقدّم الأجهزة ساعد كثيرا في الحد من انتشار الأمراض والوقاية منها جعل مثلا إمكانية الكشف عن المرض ومسبباته أسهل من ذي قبل، وكذا التدخلات الجراحية في مناطق من الجسم عميقة وخطيرة، وحتى توفير العقاقير والأدوية المعقدة أمر أكثر سهولة.

ضمن هذا السياق صار للتكنولوجيا والتقنية في المجال الطبي سهولة في اجتياز الحدود الدولية، كالأخطار الصحيّة العابرة مثل فيروس كورونا المستجد. هنا نلمس أهمية التقدم التقني في ظل العولمة وأثره الإيجابي في الحد من انتشار المرض والوقاية منه، وإيجاد حلول كانت مستعصية أو محدودة التنقل قبل عصر العولمة[3].

[1] Huang C., Wang Y., Li X. Clinical features of patients infected with 2019 novel coronavirus in Wuhan, China. *Lancet.* 2020;395(10223):497–506

[2] https://www.who.int/ar/news/item/04-09-1441-who-timeline---covid-192023/03/01

[3] Bradsher K. The New York Times;Business; 2020. China's Economy Shrinks, Ending a Nearly Half-Century of Growth. Available at. https://www.nytimes.com/2020/04/16/business/china-coronavirus-

ب- الإعلام والقوة الذكية:

تعتبر المعلومة النواة الأساسية للقوة الذكية المستعملة في التهديدات الأمنية الصحية، فالمعلومات التي نشرت حول الفيروس كانت موضوعية وعلمية والهدف هو التحذير منه، ولكن تناوله فيما بعد بصورة غير علمية مدروسة ضاعف درجات الخوف إلى حد الفوبيا التي تحمل من النتائج العكسية على صحة المواطنين واستقرارهم في شتى دول العالم، مما سَب في الكثير من الدول أزمات غذائية باقتناء الحد الأقصى من السلع، وأزمات طبية لضعف تجهيز المستشفيات، وأماكن الحجر الصحي، ونقص في مواد التطهير والوقاية التي تم التهافت عليها.

ج- العولمة والتهديدات الأمنية الصحية في الدول الفقيرة:

ساهمت العولمة في زيادة الهوة بين الدول الفقيرة والغنية في كل القطاعات، فالاقتصاد المعولم والرقمي زاد دول الشمال تقدما وتعاونًا، فيما تأثرت دول الجنوب سلبًا، كما ذهب إلى ذلك صامويل هنتغتون صاحب نظرية صدام الحضارات في تقسيمه للدول بمعيار حضاري[1].

رغم أن عدد المصابين في دول الشمال كبير، فإن الاستعدادات الوقائية والعلاجية كبيرة، بينما تفتقد دول الجنوب لتلك الإمكانات؛ مما يزيد في حجم الأزمة إذا ما استمر هذا الوباء في الانتشار بالوتيرة نفسها.

ما شهدته الدول من تقدم تكنولوجي وتقني في عصر العولمة ساهم كثيرًا في عبور المعارف والاختراعات والمهارات حدود الدول، وانتشرت بصورة طوعية وغير طوعية، تارة مقابل المال، وتارة كونها وصلت حد الموروث الحضاري في جانبه العلمي والتقني فتقدم الأجهزة ساعد كثيرًا في الحد من انتشار الأمراض والوقاية منها جعل مثلًا إمكانية الكشف عن المرض ومسبباته

[1] https://www.aljazeera.net/knowledgegate/2004/10/3/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D9%84%D9%85%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1-%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF

أسهل من ذي قبل، وكذا التدخلات الجراحية في مناطق من الجسم عميقة وخطيرة، وحتى توفير العقاقير والأدوية المعقدة أمر أكثر سهولة[1].

ضمن هذا السياق صار للتكنولوجيا والتقنية في المجال الطبي سهولة في اجتياز الحدود الدولية، كالأخطار الصحيّة العابرة مثل فيروس كورونا المستجد. هنا نلمس أهميّة التقدم التقني في ظل العولمة وأثره الإيجابي في الحد من انتشار المرض والوقاية منه، وإيجاد حلول كانت مستعصية أو محدودة التنقل قبل عصر العولمة.

المبحث الثاني: تأثير العولمة على سلوك فواعل النظام الدولي في قضايا الأمن الصحي

لقد أدت التغيرات التي عرفتها بنية النظام الدولي بسبب مخرجات العولمة، إلى تغير سلوك الوحدات السياسية المكونة لهيكل النظام الدولي اتجاه القضايا الأمنية بمختلف أبعادها، فالأمن الصحي كغيره من أبعاد الأمن أصبح يشكل تهديد فعلي، تتشارك فيه تفاعلاته الصراعية والتعاونية جميع الفواعل المكونة للنظام الدولي، ابتداء بالفرد والدولة وصولا إلى المنظمات الدولية، وفي هذا المبحث سوف نسلط الضوء على تأثير العولمة على سلوك فاعلين أساسيين في النظام الدولي، وهما الدولة والنظام الدولي، فبرغم من تقاطع التفسيرات النظرية للمقاربات الواقعية فيما يخص الدولة كفاعل رئيسي وأساسي في العلاقات الولية مع التفسيرات اللبرالية التي تنادي بالتعاون والتبادل الدولي في إطار مأسسة التفاعلات التعاونية في العلاقات الدولية، فإن الواقع الذي فرضته أزمة جائحة كورونا غير من سلوك الفواعل الدوليين، وإعادة رسم بنية جديدة لنظام الدولي.

المطلب الأول: تغير سلوك الدولة القومية في مواجهة التهديدات الأمنية الصحية الجديدة

تعد التهديدات الأمنية الصحية العالمية أكبر دليل على هشاشة العولمة في عصر الهلع الحالي، ففكرة العولمة التي تبلورت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور المنظمات الدولية المتحكمة في العلاقات الدولية التي لطالما أعتبرت الطريق الوحيد للتقدم، ولعلها كانت كذلك

[1] World Health Organization (0202), "WHO, Germany Open Hub for Pandemic and Epidemic Intelligence in Berlin," World
Health Organization (WHO, September 2, 0202),

بالفعل في عصرنا الحالي، لكن جائحة كورونا كسفت العديد من نقاط ضعف العولمة، والتي يمكن أن تعيد العالم إلى مرحلة مابعد ويستفاليا[1].

الدولة القومية وسيادة اتخاذ القرارات

تضع التهديدات الأمنية الصحية العالمية الحكومات تحت المجهر من حيث الكشف عن مشاكل صناعة واتخاذ القرارات السياسية التي تواجهها. فصانعو السياسات مكلفون باتخاذ إجراءات لحماية سكانهم من المرض مع افتقارهم إلى معلومات موثوقة عن الأوبئة والفيروسات وآليات انتقاله، وفعالية التدابير الممكنة وعواقبها الصحية والاجتماعية والاقتصادية. ولما كان قرار السياسة العقلاني يجمع بين أفضل الأدلة العلمية المتاحة.

مظاهر السيادة الواقعية لدول في مواجهة جائحة كورونا:

لقد قامت العديد من الدول المنطوية تحت راية التكاملات التعاونية والمؤسسات الدولية بنسف مبدأ العولمة من أجل المصلحة القومية وهي السيطرة على فيروس كورونا، في الوقت التي منعت مساعدتها على دول وشعوب كانت تجمعها بها تكتلات وتكاملات تعاونية قوية.

لقد أثبتت المقاربات الواقعية مرة أخرى أن ثنائية الغاية والمصلحة هي المتحكمة في التفاعلات الدولية التصارعية والتعاونية بين مختلف فواعل النظام الدولي، إن سياسات الغلق واستعمال القوة في سبيل تحقيق المصلحة القومية أثبت أن الدولة هي الفاعل الرئيسي والأساسي في مواجهة الأزمات الصحية، ولعل السلوك الذي قامت به بعض الدول في السطو على المستلزمات الطبية لمواجهة جائحة كورونا بمجرد عبورها عبر أقاليمها، دليل صارخ على التغيرات الخطيرة التي مست سلوك الدولة القومية في مواجهتها للأزمات الصحية العالمية.
إن السلوك الذي قامت به الدولة القومية في مواجهة جائحة كورونا يقودنا إلى نواة النظرية الواقعية، التي عبر فيها هوبز على الطبيعة الشريرة الأنانية للفرد التي تجعله يختار مصلحته

[1] David P. Fidler, "The Globalization of Public Health: the First 222 Years of International Health Diplomacy,"
Bulletin of the World Health Organization: the International Journal of Public Health 79, no. 9 (2001): pp. 842- 849, https://doi.org/https://apps.who.int/iris/handle/10665/74977.

بدون مراعات المصلحة العامة، وهذا ما ينطبق على سلوك الدولة في مواجهات التهديدات الأمنية الصحية، التي أغلقت حدودها وألغت جميع المعاهدات التعاونية[1].

المطلب الثاني: استراتيجية منظمة الصحة العالمية في تسيير التهديدات الصحية الجديدة

تعتبر التهديدات الصحية العالمية المحفز الأساسي لنشاط منظمة الصحة العالمية، باعتبارها تقع في دائرة اختصاص هذه الأخيرة. كما أن كل ما يهدد الأمن الصحي العالمي يشكل عائقا أمام المنظمة في تحقيق بلوغ جميع شعوب العالم أعلى مستويات الصحة الممكنة، كهدف أنشئت من أجله.

تعرف منظمة الصحة العالمية الصحة بأنها: حالة من الرفاهية والسلامة الجسدية والعقلية[2]. فهو تعريف يأخذ في الاعتبار الحياة الاجتماعية الكاملة، وليست مجرد غياب المرض أو العجز "التفاعل بين العوامل الفسيولوجية والنفسية والاجتماعية في الصحة والمرض. كما يربط الصحة بالرفاهية، ويصورها على أنها حق من حقوق الإنسان، تتطلب موارد مادية واجتماعية لتحقيقها والمحافظة عليها.

يعتمد تحديد الإطار الموجه للسياسة الصحية لمنظمة الصحة العالمية على ما أفرزته التحولات الفكرية والعملية التي حدثت عبر مسار تاريخ تفاعلها الدولي من خلال قضايا الصحة العالمية. وهو ما أدى بها إلى تبني منظورات متعددة ومتنوعة، وذلك بحسب ما تقتضيه كل مرحلة من مراحل تطور نشاطها من أجل إنجاز مهامها، التي أنشئت أدائها في مجال الصحة العالمية. تلك المنظورات يتم بناؤها على الأسس التي تجسد مفهوم الصحة، المحدد في دستور المنظمة، على أرض الواقع من خلال إخراجها في شكل استراتيجيات وبرامج عمل قابلة للتنفيذ عمليا

[1] عمرو محاوي، ***عودة الدولة في زمن الكورونا***. القدس العربي، افريل 2020 من:
https://carnegie-mec.org/2020/04/07/ar-pub-81486

2 World Health Organization (2015), Health in All Policies Training Manual (Geneva: World Health Organization, 2015), p.57.

فصارت الصحة بهذا المنظور موردا للحياة اليومية، بل تعتبر وسيلة للعيش بشكل أفضل. وهو ما أكده ميثاق أوتاوا بأنها مورد للحياة اليومية، وليس موضوعا للعيش.[1]

إن ارتكاز منظمة الصحة العالمية على الأسس اللبرالية القائمة على التعاون والتبادل في المستوى الإبستيمولوجي جعلها تحتل مكانة أنطولوجية كوحدة أساسية مهيكلة للنظام الدولي، تعمل على تسيير الأزمات الصحية العالمية بالنيابة على الدول.

التكامل والاعتماد المتبادل في مواجهة الأزمات الصحية:

من أهم سمات التكامل تقسيم العمل، وهو أن يقوم تخصُّص في دولة بحكم إمكاناتها لتوفير سلعة في أفضل الشروط كأن يُصنع جهاز طبي لمكافحة مرض معيّن بثمن وجودة يتعذّر على دولة أخرى ذلك، وهنا فيما يخص وباء كورونا المستجد قد تصير عرضة لافتقار تجهيز أو لُقاح محدّد؛ لأنّ دولة معيّنة متخصّصة في ذلك، وتَرى أنّ الأولوية لشعبها، كما حدث مع صربيا المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، وانتقد رئيسها (أليكسندر فوتشيتش) منذ أيام تقصير الاتحاد في مساعدة دولته، وأشاد بجمهورية الصين الشعبية.

الصحة للجميع:

أكد الدكتور هالفدان ماهلر **Halfdan Mahler** ، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية لفترة 1973/1983 بأن توفير الصحة للجميع هي استراتيجية ترتكز بقوة على التكنولوجيا كتقنية مناسبة، أي ليس فقط أنها سليمة علميا، ولكن أربع ركائز أساسية مقبولة اجتماعيا، وبأسعار معقولة اقتصادية، بالإضافة إلى الإرادة السياسية لتحسين الصحة على نحو يمكن الناس من أن يعيشوا حياة منتجة اقتصاديا، ومجزية اجتماعيا، يجب أن يتعاون فيها قطاع الصحة مع باقي مجالات التنمية الرئيسية الأخرى، مثل التعليم، والزراعة، والصناعة،

1 WHO. 2020. Coronavirus disease 2019 (COVID-19) Situation Report – 129. Available at https://www.who.int/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/situation-reports.

والمعلومات، من أجل الوصول إلى المشاركة المجتمعية، والفردية، في البحث عن صحة أفضل[1].

وهو ما يلخص ما جاء عن المنظمة بأن استراتيجيتها العالمية في تحقيق الصحة للجميع، كسياسة صحية تنتهجها المنظمة، ستستند إلى السياسات الأساسية التالية، التي قررتها الدول الأعضاء في المنظمة الصحة، في شكل العديد من القرارات الصادرة عن هيئاتها الإدارية.

المبحث الثالث: تحديات التعاون الدولي لتحقيق الأمن الصحي

لقد عرف التعاون الدولي العديد من التطورات حيث انتقلت الدبلوماسية الصحية العالمية من الاتفاقيات إلى إنشاء المكتب الدولي للصحة ثمّ تأسيس عصبة الأمم للصحة ونهاية الحرب العالمية الثانية تمّ تأسيس منظمة الصحة العالمية للتجاوب مع التحديات المختلفة التي يعرفها العالم.

مع أزمة جائحة كورونا لعام 2020 عرف نسق الحوكمة الصحية العالمية العديد من الاختلالات منها عدم استعداد دول العالم لمجابهة الأزمة نظرا لغياب خطط إدارة الأزمات الصحية العالمية و انخفاض معدل الاستثمار بهذا القطاع إلى جانب غياب الشفافية في تداول المعلومات و توفرها و التشكيك بقدرة و مصداقية منظمة الصحة العالمية و غيرها من العوامل التي أدت إلى ضرورة إعادة النظر في آليات تفعيل منظومة الحوكمة الصحية العالمية منها ضرورة دمج الأمن الصحي بالأمن القومي للدول و الدعم المالي و المادي للدول و التي تتباين قدراتها الصحية من خلال تعزيز آليات التمويل الصحي العالمي القائمة على الشفافية وغيرها من مبادئ الحوكمة[2].

[1] Jensen et al, "Health Equity and Health System Strengthening – Time for a WHO Re-Think," p.3.

[2] منال صخري، " الحوكمة الصحية العالمية ما بعد جائحة كورونا: قراءة في الواقع والتحديات "، ***المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية***، (م.58، ع.2، 2021)، ص 309.

المطلب الأول: تحديات الأمن الصحي

على مدار الأعوام الثلاثين الماضية، أصبح مفهوم الأمن الصحي العالمي محل اهتمام، خاصة أنّه في جوهره يشمل أهمية تخيب الإرهاب البيولوجي، واحتواء مخاطر الأمراض المعدية والإقرار بالعمل الجماعي مطلوب للتصدي لها ومع ذلك لم يواكب مجال الأمن الصحي العالمي اتساع نطاق التهديدات للأمن والمخاطر العالميين لقد تمّ تصور الأمن الصحي العالمي إلى حد كبير على أنّه شكل من أشكال الدفاع ضد التهديدات الوبائية (أكثر من الأمن في حد ذاته) على سبيل المثال من خلال تخزين العلاجات[1].

وقد تناولت كثير من الدراسات مسألة الاستقرار في ظل وجود أمراض وبائية، وكيف يتحوّل الوباء إلى مسألة تهدد استقرار الحكومات والمؤسسات والتنمية في الدولة، وكذلك ناقشت بعض الدراسات كيف يمكن أن تؤدي الآثار السياسية والاقتصادية التّي تخلفها الأمراض الوبائية إلى صراع عنيف، فالمرض قد يضاعف من الحرمان النسبي والمطلق ويسرع من تآكل قدرة الدولة في المجتمعات المتأثرة بشكل خطير وبالتالي فإن الأمراض الوبائية قد تسهم في زعزعة الاستقرار المجتمعي والعنف داخل الدول، وفي الحالات القصوى قد تسرع من فشل الدولة. وعليه يتضح أنّ المرض الوبائي يمكن أن يسهم في اندلاع الصراعات لاسيما من خلال التسبب في عدم الاستقرار المحلي، وبهذه الطريقة يمكن أن يهدد الأمن القومي للدول، ومن جانب آخر فاقم ظهور ما يعرف بالحرب البيولوجية من أهمية العلاقة بين الأمن والصحة بسبب مقدرتها على نشر العوامل الوبائية والفتاكة وتتضمن الأسلحة البيولوجية كائنات حية، وهي في الغالب كائنات دقيقة ذاتية التكاثر بما فيها البكتيريا والفيروسات والفطريات والريكيستيا تنشر عمدا لتسبب المرض أو الموت للإنسان أو الحيوان، وقد تشمل أيضا عوامل غير حية وغير ذاتية التكاثر تفرزها الكائنات الحية أو تنتج صناعيا لتكون مشابهة للعوامل التّي تفرزها

[1] محجوب الزويري، " الأوبئة وتحديات الأمن الوطني في الدولة الحديثة: كوفيد-19 نموذجا "، في: ***https://studies.aljazeera.net/ar/article/5093*** (2021/08/09).

الكائنات الحية هنا تبرز كذلك أهمية تطوير قدرة الدول على مواجهة حروب غير تقليدية في المستقبل.

وضعت لجنة الأمن البشري التابعة للأمم المتحدة أربعة معايير تؤثر في قوة العلاقة بين الصحة والأمن البشري، تتمثل في حجم عبء المرض الآني والمستقبلي، والحاجة الملحة إلى الاستجابة وعمق ومدى التأثير على المجتمع والاعتماد المتبادل أو العوامل الخارجية التّي يمكن أن تحدث آثار مضاعفة تتجاوز أمراضا أو أشخاصا أو مواقع محددة، وعند تطبيق هذه المعايير تبرز ثلاث تحديات صحية ترتبط ارتباطا وثيقا بالأمن البشري، وهي الأمراض الوبائية والتهديدات المرتبطة بالفقر والعنف والأزمات[1].

واعتبرت الأمراض المعدية خلال السنوات الماضية نوعا جديدا يضاف إلى المشاكل الأمنية المتعددة العابرة للحدود ويمكن القول أنّ الفكرة القائلة بأنّ للدولة قدرة على حماية نفسها من أي أوبئة خارج الحدود الوطنية ليست سوى فكرة خاطئة، وما حدث من تفشي للأوبئة خلال العقود الماضية على مستوى العالم يؤكد على خلل عميق فيمن يتبنى تلك الأفكار لكون الأوبئة تعتبر تحديا للمفهوم التقليدي الذي يركز على محورية الدولة في التحليل الأمني[2].

هناك العديد من صور الإرهاب البيولوجي، وذلك لأنّ أي فيروس أو ميكروب أو سموم مسبّبة لقلة القدرة سواء للإنسان أو الحيوان أو النبات يمكن أن يستخدم كسلاح بيولوجي فتاك سواء في الاغتيالات الفردية أو من طرف الجماعات الإرهابية، وانطلاقا مما سبق يمكن تناول بعض صور هذا النوع من الإرهاب:

1-الجمرة الخبيثة: الجمرة الخبيثة من الأمراض السارية الخطيرة التي تنتج عن نوع من البكتيريا العضوية موجبة الجرام تعرف باسم عصيات الجمرة الخبيثة وتصيب في العادة الحيوانات

[1] الزويري، (الأوبئة...)، ***مرجع سابق***

[2] خالد الحداء، " الأمن الصحي العالمي والتحديات القائمة "، في:
https://www.saba.ye/ar/news3097419.htm، (2020/05/21)

الأليفة والداجنة والبرية ويصاب بها البشر عند استنشاق الأبواغ أو تناول الأطعمة أو المشروبات الملوّثة بهذا الفيروس وتكمن خطورتها في أنّه " يمكن دس الجمرة الخبيثة في الرسائل ثمّ إرسالها عبر البريد كما جرى سنة 2001 أو قد توضع في الأطعمة أو الماء ويمكن إطلاق الجمرة الخبيثة في الهواء وأنّ كمية قليلة منها كفيلة بإصابة عدد كبير من الأشخاص[1].

المطلب الثاني: التحديات المؤسساتية في مواجهة الصحة:

عادة ما ترتبط الأزمات الصحية (أوبئة وتهديدات) بالاختصاص الأصيل لمنظمة الصحة العالمية كوكالة متخصصة أمميا، مما يجعل التصدي لجائحة كورونا ضمن صلاحياتها، إلا أن التسيير المؤسساتي التعاوني الذي آلت إليه نتج عنه الكثير من التناقضات، في حين منظمة ذات ثقافة وأرضية تعاونية كالأمم المتحدة وقعت في مفترق طرق.

التحديات إزاء الأدوار الجديدة لمنظمة الصحة العالمية للصحة:

عادة ما ينصرف مفهوم المال العام العالمي إلى مال تتحقق فيه الخصائص التالية: عدم التنافس، عدم الإقصاء و الطابع العالمي، حيث تمثل الصحة أحد أشكاله التي تمثل فكرة الأولوية الدولية، وما يتولى تسييرها هي المنظمة العالمية للصحة باعتبارها أحد الفاعلين في منظومة الأمم المتحدة تتولى إرساء أنظمة تفرض على كل الدول، ذات طابع ملزم أو إرشادي، لكنا مؤثرة على قراراتهم ونشاطهم الاقتصادي إلى درجة تخلق التنازع بين مصالح بينهم، مما يحتم بقيام منهج تعاوني فعال باعتباره أحد مشاكل الحوكمة الصحية الدولية، حيث تفترض هذه الأخيرة تجسيد قدرة كل البلدان في العالم على تحديد وتطبيق قواعد عمل دولية، أي بمعنى صنع القرار الصحي بين فاعليين متعددين يتولون الاتفاق على القواعد الأساسية والإستراتيجية تحت طائلة المساءلة و المحاسبة أو ما يسمى بقانون التسيير الجماعي و المنصف للصحة[2].

[1] سليمان نبار، سهام حرور، " الإرهاب البيولوجي وآثاره على أمن منطقة المتوسط دراسة تحليلية على ضوء تداعيات وباء كورونا- كوفيد 19- "***مجلة الفكر***، (م.17، ع.1، 2022)، ص 404.

[2] بلقاسم قاسمي، نجاة ساسي، " تحديات التعاون الدولي لتحقيق الأمن الصحي في ظل جائحة كورونا "، ***مجلة الدراسات السياسية والقانونية***، (م.9، ع.2، جوان 2023)، 348.

ولعل مثل هذه الوضعية فرضتها ظاهرة تنامي " تهديدات الأخطار والمخاطر" في مواجهة الإنسانية جمعاء، والتي يرى البعض ضرورة التمييز بيتها، لولا أن التطور الذي آلت إليه مختلف البيئات الطبيعية الاقتصادية والاجتماعية في ظل تقدم علمي ملحوظ أدمجها في تداخل وغير منهج المختصين نحو الكشف عن الأسباب وحساب الاحتمالات وتقييم الأضرار الناجمة عنها ولهذا تنعت بـ: " الأخطار و التهديدات الصحية الجديدة " المندرجة ضمن المقاربة الدولية، الأمر الذي يفسر الدور المستجد الذي أنيط لمنظمة الصحة العالمية باعتبارها مؤسسة للحوكمة الصحية، وقد برر هذا التطور بتسارع حركة العولمة المدعم للطابع متعدد الأوجه لتلك التهديدات، وشجع لتعبئة شاملة و منسقة بين مختلف الفاعلين في مجال التعاون الدولي باعتبار أن تفعيل الأمن الصحي الدولي من مقتضيات تجسيد أهداف الألفية للتنمية، حيث اهتمت بدعم مكافحة الامراض المعدية المتطورة وكافة الأوبئة التي تمس به (الأهداف 5،4،6 من إعلان الألفية) ومعها ضمان تفاعلية وتوازن في أنظمة الصحة في سياسات الدول التي يجب أن تتخذ طابعا متعدد القطاعات[1].

التحديات الصحية للاجئين والمهاجرين:

أصبحت النزاعات المسلحة قضية صحية عامة بالأساس، وهو الأمر الذي بدا واضحًا في تقرير الاتجاهات العالمية الصادر عن المفوضية الدولية لشؤون اللاجئين لعام 2016، حيث تبين أن عدد الأشخاص الفارين من النزاعات المسلحة أصبح أكثر من أي وقت مضى على مدار التاريخ، وأن الغالبية العظمى من ضحايا النزاعات المسلحة المعاصرة هم من المدنيين. علاوة على ذلك، فإن معظم المهاجرين النازحين بسبب النزاعات هم من دول الجنوب. وإذا تناولنا الآثار الصحية لهؤلاء المهاجرين نتيجة للصراعات، التي تشمل التأثيرات على الصحة البدنية والعقلية نتيجة للنزوح الداخلي غير الطوعي أو الهجرة، بالإضافة إلى الظروف الصحية في المخيمات والمستوطنات التي قد لا توفر بيئة آمنة لهم. نعرض هنا قضية شديدة الخطورة،

[1] ***المرجع نفسه***، ص 349.

وهي زيادة وتيرة استهداف وتدمير المنشآت الصحية أو الأطقم الطبية في مناطق الصراعات كإحدى استراتيجيات "الحرب الشاملة".

وباعتبار الصحة جسرًا للسلام بدلًا من كونها نتيجة سلبية للصراع، وهو الاتجاه الذي يتبناه النظام الأساسي لمنظمة الصحة العالمية، والذي ينص على أن "صحة جميع الشعوب أمر أساسي لتحقيق السلام والأمن". ف فإن تحقيق هذا التحدي يبدأ من خلال القيام بجهود منسقة في المراحل الأولى لمعالجة العوامل الهيكلية عبر الوطنية التي تقوض الصحة العالمية، وهو ما يعني اتباع الإجراءات الوقائية التي تعالج المحددات السياسية والاجتماعية المتعددة التي تؤدي إلى "اندلاع العنف"[1].

تحديات أمام المهاجرين:

يشكل المهاجرون الضعفاء الذين يفرون من أوضاع اقتصادية وبيئية واجتماعية صعبة في دول الجنوب، حوالي خُمس الهجرة الدولية. وتشمل تلك القائمة المهاجرين غير الشرعيين، حيث إن أعدادهم في تزايد مستمر، إلا أنها لا تشمل اللاجئين أو المهجرين نتيجة للنزاعات. وهنا نرى هؤلاء المهاجرين قد يكونون أكثر تعرضًا لحالات الطوارئ الصحية ومعدلات الوفيات المرتفعة مقارنة بالمهاجرين نتيجة النزاعات، نظرًا لعدم وجود صكوك ملزمة قانونًا أو تدابير حماية سياسية تغطي نزوحهم وتنقلهم. فعلى سبيل المثال، وجدت مؤسسة "هيومن رايتس ووتش" أن العمال المهاجرين الذين يعملون على متن سفن الصيد التايلندية لا يمكنهم المغادرة غالبًا لأن أصحاب القوارب والوسطاء يحتجزونهم في العمل الجبري. أيضًا، تتزايد حالات الوفاة بين المهاجرين غير الشرعيين نتيجة لعدم توافر الظروف الصحية المناسبة أو الخدمات الصحية. وينطبق الأمر كذلك على الظروف الصحية للمهاجرين في مراكز الاحتجاز حيث يتعرضون لظروف معيشية غير لائقة، الأمر الذي يفرض أعباء والتزامات إضافية على

[1] سارة عبد العزيز، " اللامساواة الصحية: تأثير الهجرة والانتقال عبر الحدود في الأمن الصحي "، في: ***https://futureuae.com/cart/Mainpage/Item/5536***، (2020/04/21).

السياسات الصحية للهجرة في دول الشمال، وأدوار الحكومات المضيفة، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، والصليب الأحمر، ومنظمة أطباء بلا حدود، ومنظمات غير حكومية أخرى[1].

المطلب الثالث: التعاون الدولي في عصر العولمة وتكريس الاعتماد المتبادل

إن فهم تداعيات جائحة كورونا متعدد الأبعاد على منظومة التعاون الدولي يقتضي تشخيصا لهذه المنظومة بما يتيح استيعاب استجاباتها للوباء المستجد وذلك كخطوة أولية لتحديد معالم التحديات التي تواجهها وفرص تجاوزها.

لقد ترتب عن انتشار جائحة كورونا منذ أواخر سنة 2019 الكثير من التحديات خاصة والعالم كان يبدو غير جاهز لمواجهة أزمة مماثلة غير متوقعة تحيلنا إلى مبدأي الغموض واللايقين اللذان تتسم بهما السياسة العالمية واضعة بذلك منظومة التعاون الدولي المفترض أن دورها تجنيب الإنسانية كوارث مماثلة أمام تحديات وإشكالات عديدة.

أولا هشاشة مبدأ التضامن الدولي:

يؤكد الخطاب الرسمي للأمم المتحدة على أن مبدأ التضامن الدولي هو حجر الأساس الذي قامت على أساسه المنظمة لتحقيق السلم والأمن الدوليين تكريس حقوق الإنسان وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويضيف الخطاب ما مفاده أن منظمة الأمم المتحدة تستند إلى روح التضامن هذه هي مسعى تحقيق التعاون الدولي لحل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني ونظرا لهذه الأهمية فقد حددت الجمعية العامة في قرارها 209/60 المؤرخ في 17آذار /مارس 2006، التضامن الدولي باعتباره أحد القيم الأساسية والعالمية التي ينبغي أن تقوم عليها العلاقات بين الشعوب في القرن الحادي والعشرين[2].

[1] عبد العزيز، (اللامساواة...)، **مرجع سابق**

[2] أسامة عينوش، ***مرجع سابق***، ص 338.

كشفت أزمة جائحة كورونا وجود فجوة كبيرة بين الخطاب والواقع فمبدأ التضامن الدولي الذي تسعى منظمة الأمم المتحدة لتكريسه كما ورد في خطابها الرسمي لم يتوافق مع استجابتها لمواجهة أخطار الجائحة فالدور المنوط بها في هذه الحالة هو قيادة تنسيق عالمي لمجابهة الوباء وتطويقه لكنها اكتفت بمتابعة معدل انتشار الوباء وإصدار البيانات وإطلاق بعض المبادرات المحدودة.

ثانيا سؤال الأخلاق وجدوى التعاون الدولي:

أبلت أزمة كورونا أيضا عن أزمة أخلاق تعاني منها منظومة التعاون الدولي والعلاقات الدولية بشكل عام أولى تجليات هذه الأزمة ما أصطلح عليه إعلاميا " حرب الكمامات " والمظهر الثاني لأزمة الأخلاق التي تعيشها المنظومة الدولية بعد حرب الكمامات هو حرب " اللقاح" ففي ظل تفشي الوباء تحول لقاح مضاد لفيروس كورونا المستجد إلى ساحة تنافس بين القوى الكبرى كالولايات المتحدة، الصين، وروسيا من جهة أخرى تطرح سياسات توزيع اللقاحات المتبعة تهديدا " بفشل أخلاقي كارثي"[1].

[1] أسامة عينوش، ***مرجع سابق***، ص 441.

حاولنا في هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيسي المطروح المتمثل في ماهي مضامين الأمن الصحي وتحدياته على المستوى الدولي؟ وقد سعينا لأجل الاجابة عن هذا التساؤل عبر تقسيم العمل الى ثلاثة فصول تناولنا في الفصل الاول الإطار المفاهيمي والنظري للأمن الصحي في العلاقات الدولية حيث أصبح من المهم للغاية الالمام بالمفاهيم النظرية للأمن الصحي بوصفنا فاعلين مؤثرين ومتأثرين به ولا ادل من ذلك جائحة كرونة الأخيرة التي وحدت العالم كله وهو ما يقودنا لأهمية الإحاطة بمفهوم العلاقات الدولية وربطها بالأمن الصحي فتكوين علاقات دولية جيدة تؤطره احكام وقوانين ومنظمات نحن أعضاء وفاعلين فيها بصورة متفاوه.

اما في الفصل الثاني فتمقنا فيه متطرقين لمضامين الامن الصحي بشيء من التفصيل الى جانب الحوكمة الصحية كرابط بين الامن الصحي والتنظيمات العالمية.

بينما تناولنا في الفصل الثالث والأخير التحديات التي تواجه الامن الصحي مجسدة في تأثيرات العولمة في انتار التهديدات الصحية الجديدة المتزايدة وكيفية تأثير ذلك على فواعل النظام الدولي.

خاتمة:

لقد افضت هذه الدراسة لمجموعه من النتائج نذكرها كما يلي:

أولا: النتائج

– انتشار الأمراض الوبائية: ان مسؤولية المنظمات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية (WHO)في التصدي لانتشار الأمراض الوبائية كالأوبئة والجائحات. يتطلب تطوير استجابات سريعة بتنسيق دولي للحد والسيطرة على انتشار هذه الأمراض وتوفير الدعم اللازم للدول المتأثرة.

– ضعف البنية التحتية الصحية: ان القدرة على تقديم الرعاية الصحية الفعالة والاستجابة للتحديات الصحية المفاجئة تواجهها غالبا بنية تحتية هشة في الكثير من الدول. ما يدعو لتطوير هذه الأخير بشكل مستمر.

– الأمان الغذائي: ان ضرورة ضمان الغذاء الكافي للسكان يساعد على تعزيز الامن الصحي فالانخراط في تحسين إنتاج الغذاء وتوزيعه يعتبر جزءًا من تحديات الأمن الصحي.

– التغيرات المناخية: ارتبط مؤخرا بعض الامراض بالتغيرات المناخية وتفاقم التهديدات الصحية، كما تعيق هذه التغيرات المناخية سرعة الاستجابة لهذه الامراض والأوبئة، لذا فالتصدي لتأثيرات التغيرات المناخية يتطلب تنسيق جهود دولية وإقليمية.

– التحديات الاقتصادية والاجتماعية: لا يمكن الحديث عن الأمن الصحي بمعزل التحديات الاقتصادية والاجتماعية. فالفقر وعدم المساواة يمكن أن يؤديا إلى انعدام الوصول إلى الرعاية الصحية وتفاقم المشكلات الصحية.

– التعاون الدولي: تتطلب التحديات الصحية العالمية تعاونًا دوليًا فعالًا. يجب على المنظمات الدولية والحكومات والمؤسسات الخاصة التعاون معًا لتبادل المعلومات والخبرات وتطوير استراتيجيات مشتركة للتصدي للتحديات الصحية.

– التوعية والتثقيف: ان نشر التوعية والمعلومات الصحية بشكل فعال للجمهور. لها بالغ الأهمية لما يمثله من مساعدة في الوقاية من الأمراض والحد من انتشار الشائعات والمعلومات الزائفة.

في النهاية، يتطلب التعامل مع تحديات ومضامين الأمن الصحي جهودًا مشتركة وتعاون دولي وتنسيق فعال للتصدي للتهديدات الصحية على الصعيدين الوطني والعالمي.

ثانيا التوصيات:

بناء على النتائج السابقة بإمكان تقديم بعض التوصيات التي من شانها المساهمة في إيلاء أهمية أكبر لكل من مفهوم ومضامين الأمن الصحي والعلاقات الدولية والترابط والتفاعل فيما بينهما:

– أن تكون هناك المزيد من الأبحاث والدراسات التي تهتم بتحديات الامن الحي الراهنة والمستقبلية.

– الدفع نحو دراسة دقيقة لتغيرات المجتمع الدولي في كل منظماته في ظل التغيرات السياسية الكبرى التي يوشك العالم ان يدخل فيها.

– تشجيع الباحثين على الاهتمام بدراسة العلاقة الوثيقة للأمن الصحي على مدى صحية العلاقات الدولية

– محاولة صبر اغوار التحديات الصحية والدولية القادمة في العقد القادم.

ثالثا أفاق الدراسات المستقبلية:

بعد معالجة اشكال الدراسة صادفنا العديد من المواضيع التي تم استنتاجها او استخلاصها من هذه الدراسة ونستطيع القول انها تصلح لتكون ابحاث مستقبلية تساهم في حل الكثير من الاشكاليات التي ترتبط بهذه المواضيع يمكن طرحها كالتالي:

– كيف تؤثر العلاقات الدولية على جودة الأمن الصحي؟

– التهديدات التي تواجه الأمن الصحي في ظل العلاقات الدولية.

قائمة المراجع

الوثائق الرسمية:

1- برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2005.

2- برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994.

3- نص الفقرة 3 من المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة.

الكتب:

باللغة العربية:

1- جندلين عبد الناصر. التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. الجزائر: دار الخلدونية، ط1، 2007.

2- طشطوش هايل عبد المولى. الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012.

3- عبد الله سالم أمينة وآخرون. الأمن الصحي كأحد مهددات الأمن القومي والمجتمعي العالمي. ألمانيا – برلين: المركز العربي الديمقراطي، الطبعة الأولى، 2020.

4- العقابي علي عودة. العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات. بغداد، 2010.

5- غريفيتش مارتن وأوكلاهان تيري. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. الامارات العربية المتحدة: دبي، مركز الخليج للأبحاث.

6- مصباح عامر. نظرية العلاقات الدولية – الحوارات النظرية الكبرى. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009.

7- المصري خالد موسى. مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية. دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2014.

8- منذر محمد. مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، 2012.

9- ويلكيسون بول ترجمة لبنى عيماد تركي. مقدمة قصيرة جدا – العلاقات الدولية – المملكة المتحدة: مؤسسة هينداوي سي أي سي، 2017.

باللغة الأجنبية:

1. Antunes Sandrina and Camisão Isabel, “REALISM,” in International Relations Theory, Stephen McGlinchey et al. Minneapolis, MN: Open Textbook Library, 2017.
2. Berlinguer G. Globalization and global health. Int. J. Health Serv. 1999.
3. Huang C., Wang Y., Li X. Clinical features of patients infected with 2019 novel coronavirus in Wuhan, China. Lancet. 2020
4. Jean-Jacques Roche, Théories Des Relations internationales. Montchrestien édition entièrement refondu, 4 éditions, 2001.
5. Martini M., Gazzaniga V., Bragazzi N.L., Barberis I. The Spanish influenza pandemic: a lesson from history 100 years after 1918. *J. Prevent. Med. Hygiene.* 2019.
6. Tatem A.J., Hay S.I., Rogers D.J. Global traffic and disease vector dispersal. Proc. Natl. Acad. Sci. 2006.
7. Wu T., Perrings C., Kinzig A., Collins J.P., Minteer B.A., Daszak P. Economic growth, urbanization, globalization, and the risks of emerging infectious diseases in China: a review. *Ambio.* 2017

مقالة في مجلة:

1- بن جديد عبد الحق، بن قيطة مراد. "الأمن الصحي في عالم من دون حدود: هواجس متنامية ومضامين متباينة"، آفاق للعلوم، م.1، ع.3 ماي 2016.

2- سخري منال، " الحوكمة الصحية العالمية ما بعد جائحة كورونا: قراءة في الواقع والتحديات "، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، م.58، ع.2، 2021.

3- عيسى علي. "الأمن الصحي بين الأطر النظرية وواقع العلاقات الدولية"، مجلة العلوم السياسية والقانون، م.4، ع.23، 04 جويلية 2020.

4- عينوش أسامة وعميري عبد الوهاب. "التعاون الدولي في ظل جائحة كورونا: تحليل لتحديات وفرص الاعتماد المتبادل الدولي المعقد"، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، م.13، ع.5، أكتوبر 2021.

5- قاسمي بلقاسم، ساسي نجاة، " تحديات التعاون الدولي لتحقيق الأمن الصحي في ظل جائحة كورونا"، مجلة الدراسات السياسية والقانونية، م.9، ع.2، جوان 2023.
6- نبار سليمان، حرور سهام، " الإرهاب البيولوجي وآثاره على أمن منطقة المتوسط دراسة تحليلية على ضوء تداعيات وباء كورونا- كوفيد 19- "، مجلة المفكر، م.17، ع.1، 2022.

المذكرات والرسائل الجامعية:

1- زخنين نبيل. الأمن الصحي في السياسة الدولية أزمة كوفيد 19 نموذجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي جامعة محمد بوضياف بالمسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022/2021.
2- العايب أحسن. الامن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945-2006، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية جامعة بن يوسف بن خد الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2008.
3- كردا لواد مصطفى. دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في ترقية الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام تخصص: حقوق الإنسان والأمن الإنساني، جامعة سطيف2، 2014/2013.
4- مرابط عبد السلام. الأمن الصحي في العلاقات الدولية: بين الضرورة الإنسانية والرهانات التجارية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية. جامعة قالمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019/2018.

المواقع الإلكترونية:

1- بالة صباح. " النظرية الليبرالية في تفسير الدراسات الأمنية"، في:
https://political-encyclopedia.org/dictionary
2- بالة صباح. "مدرسة كوبنهاغن في تفسير الدراسات الأمنية"، في:
https://political-encyclopedia.org/dictionary
3- الزبيري محجوب. "الأوبئة وتحديات الأمن الوطني في الدولة الحديثة: كوفيد-19 نموذجًا"، في:
https://studies.aljazeera.net/ar/article/5093
4- قاسمي بلقاسم، ساسي نجاة. " تحديات التعاون الدولي لتحقيق الامن الصحي في ظل جائحة كورونا"، في:
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/225290
5- بن سليمان عمر. "السياسات العامة الصحية في الجزائر بين البعدين الوقائي والعلاجي"، في:
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/101652

6- بوناب خولة وزردومي علاء الدين، بوبشيش رفيق. " المنظمات غير الحكومية ودورها في تحقيق التنمية الصحية"، في:
https://aleph.edinum.org/7794
7- سخري منال. " الحوكمة الصحية العالمية ما بعد جائحة كورونا: قراءة في الواقع والتحديات "، في:
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/153272
8- كاتب محمد. " تعريف الحكومة ووظائفها وأشكالها والفرق بين الدولة والحكومة"، في:
https://www.business4lions.com/the-government
9- السعو صابرين. " مفهوم المنظمات الدولية"، في:
https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9
10- حمليل صالح. "المنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان"، في:
https://www.asjp.cerist.dz/en/article
11- خضر مجد ، " مفهوم القطاع الخاص"، في:
https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5
12- الجمل سمير سليمان. "الصعوبات التي توا جه الأكاديميين في إعداد البحوث العلمية من وجهة نظرهم "، في:
https://portal.arid.my/ar-LY/Publications/Details/12758
13- العطية حسام. " انواع جمهور وسائل الاعلام"، في:
https://newmediawiki.com/2014/06/27/%D8%A7%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9-%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1-%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85/
14- الصوالحة رشا. " تعريف منظمات المجتمع المدني"، في:
https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A
15-أحمد محمد سيد. " دور القوى الاقتصادية والسياسية في مواجهة الإرهاب من خلال وسائل الإعلام دراسة ميدانية وتحليلية على عينة من الجمهور والصحف المصرية"، في:

https://aafu.journals.ekb.eg/article_17164.html

16- التعليق العام رقم 14 الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه (المادة 12) " في:

http://hrlibrary.umn.edu/arabic/cescr-gc14.html

17- بروك ميقان." Top 10 Threats to Global Health Include Flu Pandemic, Air Pollution "، في:

https://www.medscape.com/viewarticle/907904

18- بن عبد العزيز خالد بن سلطان. "أبعاد الأمن الظني"، في:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec13.doc_cvt.htm

19- المذلوح سندس. "المهددات العشرة الأولى للصحة العالمية "، في:

https://n-scientific.org/25156

20- ايثار العظم. " الاستعدادات للجائحة العالمية "، في:

https:// a/ghad.com

21- محاوي عمرو. "عودة الدولة في زمن الكورونا"، في:

https://carnegie-mec.org/2020/04/07/ar-pub-81486

22- الزويري محجوب، " الأوبئة وتحديات الأمن الوطني في الدولة الحديثة: كوفيد-19 نموذجا "، في:

https://studies.aljazeera.net/ar/article/5093

23- الحداء خالد، " الأمن الصحي العالمي والتحديات القائمة "، في:

https://www.saba.ye/ar/news3097419.htm

24- عبد العزيز سارة، " اللامساواة الصحية: تأثير الهجرة والانتقال عبر الحدود في الأمن الصحي "، في:

https://futureuae.com/cart/Mainpage/Item/5536

باللغة الأجنبية:

1- **https://www.who.int/ar/news/item/04-09-1441-who-timeline---covid-192023/03/01**

2- Bradsher K. The New York Times;Business; 2020. China's Economy Shrinks, Ending a Nearly Half-Century of Growth. Available at**. https://www.nytimes.com/2020/04/16/business/china-coronavirus-**

3- **https://www.aljazeera.net/knowledgegate/2004/10/3/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D9%84%D9%85%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1-**

%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF

4- WHO. 2020. Coronavirus disease 2019 (COVID-19) Situation Report – 129. Available at **https://www.who.int/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/situation-reports**

فهرس المحتويات

الفهرس	رقم الصفحة
مقدمة	1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن الصحي في العلاقات الدولية	7
المبحث الأول: المقاربة المفهومية للموضوع	8
المطلب الأول: مفهوم الأمن	8
المطلب الثاني: مفهوم الأمن الصحي	10
المطلب الثالث: مفهوم العلاقات الدولية	13
المبحث الثاني: مفهوم الأمن الصحي في نظرية العلاقات الدولية	15
المطلب الأول: منظور النظرية الواقعية والليبرالية	16
المطلب الثاني: مدرسة كوبنهاغن	22
المطلب الثالث: المنظور البنائي في الصحة	25
المطلب الرابع: المقاربة المؤسسية (PNUD)	27
الفصل الثاني: مضامين الأمن الصحي في العلاقات الدولية	30
المبحث الأول: فواعل الأمن الصحي في العلاقات الدولية	31
المطلب الأول: الدولة كفاعل في السياسة الصحية	32
المطلب الثاني: المنظمات الدولية في السياسات الصحية	34
المبحث الثاني: حوكمة الصحة العالمية	35
المطلب الأول: فواعل الدول	36
المطلب الثاني: منظمة الصحة العالمية	38
المطلب الثالث: دور الأفراد	39
المبحث الثالث: مهددات الأمن الصحي في العلاقات الدولية	40
المطلب الأول: المهددات على المستوى الوطني	42
المطلب الثاني: المهددات على المستوى العالمي	43
المطلب الثالث: الأمن الصحي في إطار الأمن الإنساني	44
الفصل الثالث تحديات ضمان الأمن الصحي	52
المبحث الأول: تأثيرات العولمة في انتشار التهديدات الأمنية الصحية الجديدة	52

المطلب الأول: التطور التكنولوجي الهائل في مجال المواصلات والتواصل والمعلومة	53
المطلب الثاني: تأثير العولمة في تكيف التهديدات الأمنية الصحية الجديدة	56
المبحث الثاني: تأثير العولمة على سلوك فواعل النظام الدولي في قضايا الأمن الصحي	58
المطلب الأول: تغير سلوك الدولة القومية في مواجهة التهديدات الأمنية الصحية الجديدة	58
المطلب الثاني: إستراتيجية منظمة الصحة العالمية في تسيير التهديدات الصحية الجديدة	60
المبحث الثالث: تحديات التعاون الدولي لتحقيق الأمن الصحي	62
المطلب الأول: تحديات الأمن الصحي	63
المطلب الثاني: التحديات المؤسساتية في مواجهة الصحة	65
المطلب الثالث: التعاون الدولي في عصر العولمة وتكريس الاعتماد المتبادل	68
خاتمة	71
قائمة المراجع	73
فهرس المحتويات	79

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العبارة	الصفحة
01	منطق أمننة قضايا الصحة	**12**
02	مؤشرات التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بالتنمية الصحية	**28**
03	الصحة وروابطها مع الأمن الإنساني	**47**
04	تقرير جامعة جونز هوبكينز الأمريكية ماريلاند على بؤر انتشار كويفيد 19	**54**
05	World trade | SIMCenter (wrsc.org)	**55**